مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٩٨٩

الثلاثاء، ٨ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة المهيري/السيد أبو شهاب	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	ألبانيا	السيد خوجة
	أيرلندا	السيد كوفني
	البرازيل	السيدة إسبيشيت مايا
	الصين	السيد جانغ جون/السيدة غيو دان
	غابون	السيدة نغييما ندونغ
	غانا	السيدة أوبونغ نتيري
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيدة ديلغادو بيرالتا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد فيرما
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس غرينفيلد

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

إدماج المرأة ومشاركتها اقتصاديا كسبيل لبناء السلام

رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2022/175)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٩.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

إدماج المرأة ومشاركتها اقتصاديا كسبيل لبناء السلام

رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2022/175)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي الأرجنتين، الأردن، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البحرين، بربادوس، البرتغال، بنغلاديش، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، جورجيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، شيلي، العراق، غواتيمالا، فييت نام، قطر، كندا، كوستاريكا، لبنان، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، نيبال، اليابان، اليونان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن: السيدة سيما بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة كريستالينا جورجييفا، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي؛ والسيدة موسوكورو كوليبالي، مقدمة إحاطة من المجتمع المدني.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا إلى المشاركة في هذه الجلسة سعادة السيد سيلفيو غونزاتو، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/175، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، تحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بحوث.

السيدة بحوث (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر معالي السيدة مريم المهيري، وزيرة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وسعادة السفيرة لانا نسيبة على قيادتهما وعلى إعطاء الأولوية لإجراء مناقشة بشأن المرأة والسلام والأمن في جدول أعمال المجلس في اليوم الدولي للمرأة. أتمنى للجميع يوما دوليا سعيدا للمرأة.

عندما أفرغت الجائحة هذه القاعة قبل عامين تقريبا، دعا الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي. وكان هناك أمل في أن يكون لدينا تعاون دولي متجدد في مواجهة عدو مشترك، وأن نستثمر، بدلا من إنفاق الأموال على الأسلحة، في العلوم والصحة والحماية الاجتماعية للجميع، وبخاصة النساء والفتيات.

وبدلا من ذلك، لدينا المزيد من الإنفاق العسكري، والانقلابات العسكرية، وعمليات الاستيلاء على السلطة بالقوة، ونظام تعددية الأطراف في خطر. لقد أمضى هذا المجلس الأيام العشرة الماضية في جلسات طارئة متعددة بشأن الحالة في أوكرانيا. وكما قال الأمين العام، يطالب الناس بإحلال السلام. ويتعين علينا أن نعطي فرصة للسلام.

لقد خسرنا أيضا مكاسب استغرق تحقيقها عقودا، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. أمامنا أقل من تسع سنوات حتى عام ٢٠٣٠، لكننا لسنا على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد أعادنا مرض فيروس كورونا إلى الوراء عبر تلك الأهداف، بما في ذلك المساواة بين الجنسين والفقر والمناخ. اليوم الدولي للمرأة هو يوم للتأمل وتجديد الأمل وزيادة العمل. اليوم، لدينا فرصة للقيام

بالأشياء بشكل مختلف. ومن الواضح لي، الآن أكثر من أي وقت مضى، أننا بحاجة إلى نموذج آخر للقيادة بشأن هذه المسألة.

وأحد أقل العناصر التي نوقشت في خطتنا هو إشراك المرأة في التعافي الاقتصادي بوصفه عنصرا أساسيا في سعينا إلى السلام. وتبين الدراسة تلو الأخرى أن الاستثمار في التمكين الاقتصادي للمرأة يعود بفوائد هائلة على السلام والازدهار على حد سواء، وأن البلدان التي تتعرض فيها المرأة للتهميش الاقتصادي والبقاء خارج القوى العاملة هي أكثر عرضة للدخول في حرب. ونحن نعلم أن المرأة على الأرجح تنفق دخلها على احتياجات الأسرة وتقدم مساهمة أكبر في التعافي، ومع ذلك، فإن الرجال يهيمنون على عمليات إعادة الإعمار والاستثمار على نطاق واسع بعد انتهاء النزاع ويستفيد منها الرجال بقدر كبير، في حين أن الاستبعاد والتمييز والمعايير الجنسانية العتيقة تبقي المرأة بعيدة عن العمل والأرض والملكية والميراث والائتمان والتكنولوجيا. ويتجلى ذلك السيناريو في جميع مناطق النزاع والحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

ففي أفغانستان، نشعر بالقلق عن حق إزاء المعونة الإنسانية والأصول المجمدة، ولكن عواقب الفصل العنصري الجديد القائم على نوع الجنس تشمل انخفاض عمالة المرأة انخفاضا حادا منذ استيلاء الطالبان على السلطة. وفي اليمن، الذي يعاني من أكبر حالة طوارئ إنسانية في العالم، كان من شأن سد الفجوات بين الجنسين في مشاركة المرأة في القوى العاملة أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي لليمن بنسبة ٢٧ في المائة. ويقع أكثر من نصف بلدان البنك الدولي الهشة والمتأثرة بالنزاعات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تبلغ الخسائر الاقتصادية الناجمة عن عدم المساواة بين الجنسين ٢,٥ تريليون دولار. وليس لدى العديد من البلدان المتأثرة بالنزاعات بيانات عن ملكية المرأة للأراضي، ولكن البلدان التي لديها تلك البيانات تبين أنها لا تزال منخفضة جدا. ففي مالي، لا تتجاوز هذه النسبة ٣ في المائة.

وفي هايتي، حيث أرباب أكثر من ٤٥ في المائة من الأسر المعيشية من النساء، أدت الجائحة إلى انخفاض بنسبة ٢٤ في المائة في عمالة المرأة. مع ذلك، وكما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، لا تزال استراتيجيات معالجة التداعيات الاقتصادية للأزمة لا تراعي المنظور الجنساني إلى حد كبير. وفي أوكرانيا، تتضاعف الاحتياجات الإنسانية وتنتشر كل ساعة. ومن بين ما يقرب من ١,٥ مليون شخص فروا، فإن الغالبية من النساء والأطفال. وهنا أيضا، نخاطر بتراجع حقوق المرأة ووصولها إلى العمل وسبل العيش.

وقد أخبرنا العديد من الناشطات اللاتي دعين للتكلم أمام مجلس الأمن أن القطاع الخاص والجهات الفاعلة الخاصة، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات، غالبا ما تكون جزءا من المشكلة بينما يمكن أن تكون جزءا من الحل. وليس هذا هو الحال في الصناعات الاستخراجية والأعمال التجارية الزراعية الكبيرة فحسب، بل وبشكل متزايد على منصات الاتصالات السلكية واللاسلكية. إن لهم دورا رئيسيا يؤدونه في تيسير الإدماج ومنع خطاب الكراهية والأعمال الانتقامية المستهدفة.

وبالتالي، فإن الحل واضح. نحن بحاجة إلى مزيد من التعاون، وإلى قدر أكبر من المساءلة، وإلى مسؤولية مشتركة. ويمكن لمجلس الأمن أن يقول المزيد عن الإدماج الاقتصادي للمرأة. تتضمن بعض القرارات التي تغطي مسألة المرأة والسلام والأمن على نحو أكثر شمولا، مثل القرارين المتعلقين بجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، عدة فقرات بشأن الأمن الاقتصادي وقضايا التنمية والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية التي تميل إلى عدم مراعاة المنظور الجنساني. ويمكن لمجلس الأمن أن يستخدم هذه القرارات للدعوة إلى مشاركة المرأة وإدماجها بصورة مجدية ليس فقط في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات والتعافي، ولكن أيضا في صنع القرار، وكذلك في تحديد أولويات الأعمال التجارية التي تقودها النساء، والنساء في الخطوط الأمامية لتقديم الخدمات، ودعم اقتصاد الرعاية في جميع مبادرات التعمير والتعافي.

وأرحب بتركيز اليوم على دور القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص بوصفها مجالا غير مستكشف للابتكار. وأود

أن أتشاطر مثالين على المبادرات العالمية في مجال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، حيث ندعو القطاع الخاص إلى الاضطلاع بدور أكبر في عمل المرأة في مجال بناء السلام.

ومن الأمثلة على ذلك صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، الذي مول أكثر من ٥٠٠ منظمة نسائية في أكثر من ٢٦ بلدا منذ عام ٢٠١٦. ويسرني أن تنضم إلينا السيدة كوليبالي اليوم من مالي لتشاطر وجهة نظرها القيمة كشريك للصندوق. لقد بذلنا جهدا كبيرا لجلب القطاع الخاص إلى جانبنا، سواء كمانحين أو كشركاء بدون مقابل، ولكن هناك الكثير مما يمكن عمله لمضاعفة التمويل المقدم للمنظمات النسائية في حالات الأزمات خمسة أضعاف بحلول عام ٢٠٣٠، كما طلب الأمين العام.

ثانيا، كجزء من منتدى جيل المساواة، لدينا الآن ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، وهي مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين تهدف إلى تغيير الأمور بقدر ملحوظ بشأن هذه المسألة على مدى السنوات الخمس المقبلة. ويشمل ذلك تعزيز آليات الحماية الاجتماعية، وتشجيع المؤسسات الاجتماعية والأعمال التجارية المملوكة للنساء، ومعالجة التشريعات والممارسات التمييزية التي تعوق التمكين الاقتصادي للمرأة، وضمان أن تكون المساواة بين الجنسين أولوية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والعالمية للسلام والتنمية. وبلغ عدد الموقعين على الميثاق حتى الآن ١٥٨ دولة، بمن فيهم عدة أعضاء في المجلس. ومع ذلك، يتعين علينا أن نفعل المزيد للوصول إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص.

هناك العديد من الطرق الأخرى التي يمكن من خلالها للجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تكون أنصارا للتغيير. وإذا ما شاركت بصورة مجدية، فإنها يمكن أن تؤدي دورا إيجابيا في إحلال السلام المستدام دعما للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

لدينا المخطط وبيان الجدوى لدعم الإدماج الاقتصادي للمرأة. ما نحتاج إليه الآن هو الإرادة السياسية لمتابعته. وأتطلع إلى العمل مع المجلس بشأن هذه المسألة وإلى تعميق استثماراتنا في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة بحوث على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة جورجيفا.

السيدة جورجيفا (*تكلمت بالإنكليزية*): أعرب عن اعتذاري على عدم حضوري شخصيا مع أعضاء المجلس، ولكنني أشعر بسعادة غامرة لأن مجلس الأمن قرر، في اليوم الدولي للمرأة، التركيز على دور المرأة في السلام والأمن.

وأود أن أعرب عن تقديري الصريح لمعالي السيدة مريم المهيري على ترؤسها جلسة اليوم. كما أود أن أعرب عن امتناني لسيما بحوث على قيادتها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وملاحظاتها الممتازة وتعاوننا المتنامي.

ما نقوم به اليوم يهم مئات الملايين من النساء اللائي يعشن في حالات نزاع وهشاشة. إنه وقت مناسب للتفكير في قدرة المرأة وقوتها في مواجهة الحرب والدمار. من المؤسف أن تلك القوة يجري اختبارها بلا كلل في أماكن كثيرة جدا. قلبي مع جميع النساء اللواتي يستعدن لويلات الحرب، ويحمين أطفالهن، ويعتنين بالجرحى، ويضحين من أجل بلدانهن ومجتمعاتهن وأسرهن. واليوم، هذا هو مصير أخواتنا في أوكرانيا. نحن معجبون بشجاعتهن. ونشاطرهم آلامهن. ونقف معهن. وندعمهن.

نحن نعلم أن المرأة تتحمل بشكل غير متناسب دمار الحروب، ومع ذلك نعلم أيضا أن المرأة هي أفضل أمل للسلام. وعلى حد تعبير زينب سلبي: يبدأ السلام بالنساء، مثل الحياة. فنحن أول من يصوغ خطوط التحالف والتعاون ما أن يدب الانقسام بسبب النزاع.

واليوم، أود أن أطرح ثلاث نقاط:

أولاً، تهدد الأزمات، سواء كانت نزاعات أو جوائح أو أزمات اقتصادية ومالية تقليدية بقدر أكبر، بتراجع سنوات من التقدم المحرز في

مجال المساواة بين الجنسين، وبالتالي إبطاء التقدم المحرز في التنمية. وخلال الجائحة، كان عدد النساء اللائي فقدن وظائفهن على الصعيد العالمي ضعف عدد الرجال، وذلك بسبب نوع العمل الذي يشغلنه وفقدان الحماية الاجتماعية، ولأن عبء رعاية الأطفال ورعاية أفراد الأسرة غالباً ما يكون على عاتقهن – وهو عمل غير مدفوع الأجر.

ولنتذكر أن مشاركة المرأة في سوق العمل أقل بنسبة ٢٠ في المائة من مشاركة الرجل أصلاً. وقد شهدنا أيضاً خسائر هائلة في التعليم. فنحن نقدر أن الخسائر على مدى حياة الأجيال المتضررة من الجائحة ستبلغ ١٧ تريليون دولار بسبب هذا النقص في التحصيل العلمي. ومصير الفتيات صادم بقدر أشد. فنحن نعرف أن ٢٠ مليون فتاة في البلدان النامية قد لا يعدن أبداً إلى المدرسة، وهذا يعني أنهن مستبعدات من فرص الحياة إلى الأبد – طوال حياتهن.

وكما رأينا خلال الجائحة فإن العنف الجنساني أطل بوجهه القبيح مرة أخرى. ونحن نعلم، بطبيعة الحال، أن هذا يؤدي إلى عواقب اجتماعية واقتصادية خطيرة؛ وقد حسبنا تلك العواقب.

لكنني أريد أيضاً أن أتحدث عن الجانب الإيجابي. فعلى الرغم من أن تلك الآثار صادمة، علينا أن نتذكر أن التغلب عليها يمكن أن يعطي دفعة هائلة من الرخاء للبلدان. ويمكن أن يكون لتمكين المرأة والحد من عدم المساواة بين الجنسين في الحالات الهشة أو حالات النزاع على وجه الخصوص فوائد اقتصادية قوية. وإذا خفضت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مستوى العنف الجنساني إلى مستوى أقرب إلى المتوسط العالمي، فإنها يمكن أن تشهد مكاسب طويلة الأجل في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ حوالي ٣٠ في المائة – أي الرفاه للجميع.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية. إن المساواة بين الجنسين أمر بالغ الأهمية للنمو والقدرة على الصمود والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ومن الأهمية بمكان أن تتمكن النساء والفتيات من تحقيق كامل إمكاناتهن. فهن يحققن الأفضل لهن وتحقق أسرهن وبلدانهن ما هو أفضل، وذلك لصالح الجميع. ويُظهر تحليلنا أن تحسين المساواة بين الجنسين يمكن أن يزيد النمو الاقتصادي بشكل كبير، وأن يعزز قدرة الأسر والمجتمعات المحلية والبلدان على الصمود، ويعزز الاستقرار المالي، ويقلل من عدم المساواة في الدخل. ونحن نعلم أن المجتمعات التي تتسم بقدر أكبر من المساواة بين الجنسين تميل إلى أن تكون أكثر مقاومة للعنف والنزاع.

ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ضرورية لمنع نشوب النزاعات والمساعدة على الخروج من الهشاشة. وعندما تشارك المرأة في مفاوضات السلام وفي عمليات بناء الدولة، تتحسن آفاق بناء القدرة على الصمود والسلام الدائم وإقامة مجتمعات شاملة ومزدهرة تحسّناً كبيراً. ولمجلس الأمن دور هام في تعزيز إدماج المرأة في بناء السلام.

إلا أن المرأة كثيراً ما تظل ممثلة تمثيلاً ناقصاً ومستبعدة من عمليات صنع القرار. ولتغيير ذلك، نحتاج إلى مشاركة الجميع في العمل. فنحتاج إلى منظمات دولية، ونحتاج إلى حكومات، ونحتاج إلى القطاع الخاص، كما سمعنا، حتى تتاح لنا الفرصة للحد من الهشاشة عن طريق سد الفجوات الجنسانية لتحسين آفاق التنمية.

وهذا يأخذني إلى نقطتي الثالثة: تقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية، وهذا ينطبق على مؤسستي، صندوق النقد الدولي. وأود أن أبلغ المجلس بأننا نركز بلا كلل على مساعدة الأعضاء في مؤسستنا على تصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية ومالية لضمان قدر أكبر من القدرة على الصمود والنمو. ونحن نركز على الإنفاق الاجتماعي، الذي هو وسيلة كفؤة وفعالة لإتاحة تعليم أفضل للبنين والبنات، ورعاية صحية أفضل، وحماية اجتماعية أفضل، ومجتمعات أقوى نتيجة لذلك.

ونعتقد أن اتباع نهج مصمم خصيصاً لكل بلد أمر حيوي، لذلك نؤكد صراحة على دور المساواة بين الجنسين في استراتيجيتنا الجديدة بشأن نوع الجنس التي سنعرضها على مجلسنا هذا الربيع، وكذلك في استراتيجيتنا للدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات التي سنعرضها على مجلس إدارة صندوق النقد الدولي غداً. إننا نرى استراتيجيات المشاركة القطرية تستند إلى مساهمات من المجتمع حيث تُسمع أصوات النساء،

وهو عامل رئيسي بالنسبة لنا في مساعدة أعضاء مؤسستنا على التعامل مع مسببات الهشاشة مثل المساواة بين الجنسين وتغير المناخ والنزوح القسري وانعدام الأمن الغذائي.

ونحن حريصون جداً على العمل مع شركائنا – الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنمائي والسلام والأمن؛ حيث أن ٢٥ في المائة من أعضاء مؤسستنا هم دول متأثرة بحالات نزاع أو هشاشة. ونحن بحاجة إلى العمل مع المجلس ومع الجميع لكي ننجح في تلك البلدان.

وأود أن أختم بهذه الفكرة. إن النساء والفتيات أنفسهن عوامل قوية للتغيير. فهن يساعدن المجتمع على الانتقال من الهشاشة إلى الاستقرار. وهن الأساس لمستقبل أفضل للجميع؛ وقد رأينا ذلك في عمليات السلام من أيرلندا الشمالية إلى كولومبيا وفي أماكن مثل ليبريا، حيث ساعدت حركة نسائية في وضع حد للحرب الأهلية.

ولذلك أود أن أقول لجميع النساء والفتيات أن يؤمنّ بأنفسهن، ويتشجعن على تحقيق كامل إمكاناتهن. فلديهن القدرة على صياغة مستقبل أكثر إشراقاً لمجتمعاتنا ولاقتصاداتنا وعالمنا. إن كل ما لدى النساء من قدرات يعني عالماً مزدهراً للجميع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة جورجييفا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة للسيدة كوليبالي.

السيدة كوليبالي (*تكلمت بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن عن أهمية تمكين المرأة من أجل السلام والأمن والدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص لدعم المرأة في بناء السلام والاستقرار.

اسمي سيديبي موسوكورو كوليبالي. وأنا رئيسة شبكة النساء وكيلات الاقتصاد في منطقة سيغو في مالي. تهدف الشبكة إلى تعزيز حقوق النساء والفتيات ودعمهن في تحقيق التعافي الاقتصادي والاستثمار في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتماسك الاجتماعي في مالي. لدينا ٨٤٧ ٧ عضواً من النساء، ونعمل مع ١٢٠ منظمة نسائية محلياً فضلاً عن مجموعات نسائية مختلفة.

وكما يدرك جميع الحاضرين بالتأكيد، تواجه مالي منذ عام ٢٠١٢ نزاعاً أمنياً ومؤسسياً واقتصادياً تفاقم بسبب عواقب جائحة مرض فيروس كورونا.

وكما هو الحال في الغالبية العظمى من النزاعات، كان للأزمة المعقدة في مالي، التي استمرت لسنوات عديدة، عواقب وخيمة على الظروف المعيشية للناس ومجتمعاتهم وأسرهم.

وندرك أنه بدون تنمية اقتصادية، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم. ونعلم أيضا أن الاستثمار في التمكين الاقتصادي للمرأة يولد مكاسب اجتماعية قصيرة وطويلة الأجل، ويزيد من مشاركة المرأة في صنع القرار وحل النزاعات. وأثناء النزاع وبعده، هناك زيادة حادة في عدد الأسر المعيشية التي تعيلها النساء. ومن خلال جهودهن، ظلت مجتمعاتنا وعائلاتنا صامدة وقادرة على تقديم الدعم على الرغم من الأوضاع البالغة الصعوبة.

ومع ذلك، لا تزال النساء مستبعدات. وعلى غرار معظم أخواتنا وبناتنا اللاتي يعشن في المناطق المتضررة من النزاعات، فإننا نعيش في سياق لا تزال فيه القيود الاجتماعية والاقتصادية كبيرة. ومن المؤسف أن المعايير الاجتماعية والثقافية تستخدم لتبرير الممارسات الضارة بحقوق المرأة.

وقد انخفضت أنشطة ودخل النساء العاملات في المجال الاقتصادي وأصبحت غير مستقرة، وفقد الكثيرات منا رؤوس أموالنا واستثماراتنا. ونواجه صعوبات في الحصول على عوامل الإنتاج والتمويل والعمالة المستقرة. ومما يزيد من حدة هذه الصعوبات الافتقار إلى الموارد المالية المكيَّفة مع أنواع الأنشطة التي تشارك فيها النساء العاملات في المجال الاقتصادي وتلبية احتياجاتهن الخاصة بوصفهن عاملات في المجال الاقتصادي، ولا سيما في سياق النزاعات. وكل هذه العوامل تعيق مشاركتنا في صنع القرار العام، بما في ذلك القرارات التي تؤثر علينا.

وهذه التحديات لا تخيفنا. فنحن ركائز مجتمعاتنا وعائلاتنا. ونؤدي دورا في بناء السلام. وحيثما ننشط، نستثمر في التماسك

الاجتماعي داخل مجتمعاتنا، وفي المبادرات المحلية لحل النزاعات، وفي استقبال المشردين داخليا وضحايا العنف الجنساني، وفي تعليم الأطفال، وفي زيادة الوعي بالسلام واللاعنف.

وتعمل شبكتنا على تيسير الاتصالات مع الشركاء الماليين، بما في ذلك البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر، وكفالة إجراء حوار بينهم وبين النساء لتتكيف خدماتهم بشكل أفضل مع احتياجاتنا. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك مشروع تمويل المرأة، الذي نظم اجتماعات مائدة مستديرة مع المؤسسات المالية في منطقة سيغو. وفي الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٩، يسرت الحوارات بين المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر منحَ الائتمانات لـ ٢٠٠ امرأة لتحقيق خطط أعمالهن التجارية في سبع مناطق في منطقة سيغو، في مجالات تجهيز الأغذية الزراعية والزراعة والتسويق والحرف اليدوية. وقد مكن ذلك العديد من المستفيدات من مغادرة القطاع غير الرسمي لإضفاء الطابع الرسمي على أنشطتهن والاندماج تحت مظلة منظمات القطاع الخاص.

وبفضل ثقتهن بأنفسهن ومساهمتهن في كسب قوت أسرهن وفي الاقتصاد المحلي، اكتسبن اعترافا من مجتمعاتهن المحلية. وكثيرات منهن الآن عضوات في لجان التنمية المحلية وحل النزاعات، واللجان الجنسانية المحلية، وانتخب بعضهن كمستشارات محليات في مناطقهن المحلية. وهذا يدل على أنه بإعطاء النساء القدرة على إسماع صوتهن، وبالوثوق بهن وبتيسير الحوار مع الشركاء الماليين – بتعبئة الموارد المتاحة محليا – يمكننا أن نحقق نتائج ملحوظة.

ونعترف بإسهام الأمم المتحدة في حقوق المرأة وتمكينها في البلدان المتضررة من النزاعات مثل بلدي. وعلى وجه الخصوص، نحيي صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلا عن جميع المانحين الذين يساعدوننا. ولا تزال الجهود غير كافية، ولكن يجب أن نعترف بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام وحماية حقوقها وكرامتها.

ويجب علينا أيضا تعبئة الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على الصعيدين الوطني والدولي لتشجيع المشاركة الفعالة للمرأة في التنمية الاقتصادية من أجل سلام أكثر استدامة وشمولا للجميع. وبدون التمكين الاقتصادي، ستكون مشاركة المرأة وقيادتها في صنع القرار أقل، وسينشب عنف أشد.

ويتحتم إدماج التمكين الاقتصادي للمرأة في القرارات ومعاهدات السلام وبرامج السلام المستدام. ولذلك يوصى بأن تقوم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والجهات الفاعلة في القطاع الخاص بما يلي: تيسير حصول النساء والمنظمات النسائية على تمويل مستدام ومرن يأخذ في الحسبان سياقات الأزمات، فضلا عن الحصول على المعدات في القطاعات الاقتصادية التي تكون فيها المرأة أنشط، مع مراعاة أن الحصول على التمويل أمر أساسي بالنسبة لنا ويمكن تيسيره أيضا بإنشاء صناديق مكيفة لتوفير الضمانات؛ ومساعدة الحكومات في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج تعزز التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق تطوير الأعمال التجارية المملوكة للمرأة وتوفير التسهيلات الضريبية والمشتريات، بما في ذلك المشاورات الدورية بين ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات النسائية المحلية والقيادات النسائية والمجموعات النسائية المهمشة بشأن وضع خطط اجتماعية واقتصادية على الصعد الدولي والوطني والمحلي؛ ودعم الحوار بين القطاع الخاص والمنظمات النسائية من أجل فهم أفضل للتحديات الهيكلية التي تواجهها المرأة في تمويل بناء مراكز نسائية متعددة الوظائف لتكون بمثابة مواقع للإنتاج والتدريب والرقمنة، وتتصدى للعقبات التي تعترض مشاركة المرأة من خلال تقديم خدمات اجتماعية مثل المدارس ومراكز الرعاية النهارية للأطفال وخدمات الصحة الإنجابية؛ وتمويل أنشطة الدعوة التي تضطلع بها المنظمات النسائية لتعزيز الحركات النسائية وقيادتها وتأثيرها.

وأحيل هذه الرسالة إلى المجلس من كل قلبي. وإذا رغب الأعضاء في دعم بلدي وبناء السلام والاستقرار في العالم، فينبغي لهم أن يساعدوا المرأة على المشاركة في الانتعاش الاقتصادي من أجل تحقيق سلام أكثر استدامة وشمولا للجميع. وإذا كان للنساء دخل وخلقن فرص عمل، فإنهن سيسهمن في رعاية أسرهن، ويمنعن نشوب النزاعات، ويخففن من حدة التوترات، ويشاركن في رسم مستقبل الشباب، ويهيئن الظروف لتحقيق سلام وتنمية موحدين ومستدامين وشاملين للجميع. وينبغي للمجلس أن يدعمنا في إسماع صوتنا حيثما تتخذ القرارات

لأن هذه هي الطريقة التي سنبني بها قيادتنا التحويلية لصالح السلام ونؤكدها. وفي سيغو، نقول إنه لا يمكن حلق الرأس في غياب صاحبه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة كوليبالي على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة التغير المناخي والبيئة في الإمارات العربية المتحدة.

ويشرفني كثيرا أن أترأس هذه المناقشة المفتوحة اليوم، ولا سيما بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. أشكر السيدة سيما بحوث على إحاطتها المتبصرة وعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأشكر أيضا السيدة كريستالينا جورجييفا والسيدة موسوكورو كوليبالي على إحاطتيهما وعلى تشاطرهما خبراتهما والتزامهما وتوصياتهما الملموسة بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يعزز الإدماج الاقتصادي للمرأة في البيئات الهشة. وأتقدم بشكر خاص إلى صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني على تفانيه في دعم مشاركة السيدة كوليبالي اليوم. وأرحب أيضا بزملائي الوزراء وأشكرهم على انضمامهم إلينا اليوم.

وكما سمعنا اليوم، وعلى الرغم من التقدم الكبير، لا تزال الثغرات والتحديات المستمرة في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تعوق مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية.

وتؤدي المرأة دورا حاسما في جهود الإنعاش والإغاثة، ومع ذلك لا يزال إدماجها يحظى بتقدير أقل مما يستحقه، ولا تزال إمكانية استفادتها من الفرص والموارد والأسواق محدودة. وقد قدر معهد ماكينزي العالمي أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي يمكن أن يزيد بمقدار ٢٨ تريليون دولار – أو بنسبة ٢٦ في المائة – بحلول عام ٢٠٢٥، إذا تم تقليص الفجوات بين الجنسين في القوى العاملة وزيادة حضور المرأة في المناصب القيادية، ومع ذلك لا تزال النساء مستبعدات على الرغم من تلك الإمكانات الحيوية للنمو. ويجب ألا تستفيد النساء من الانتعاش المستدام بعد انتهاء النزاع فحسب؛ بل يجب أن يتولين زمام الأمور كمسؤولات عن التخطيط وصانعات قرار ومنفذات في جميع قطاعات المجتمع، لكفالة بناء السلام المستدام.

ومنذ اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تعاظم دور القطاع الخاص في النهوض بالمنافع العامة الجماعية بأضعاف مضاعفة. فمن مكافحة تغير المناخ إلى الاستجابة للأزمات الإنسانية والتصدي للأوبئة وحالات الطوارئ الصحية، يؤدي القطاع الخاص دور الشريك الرئيسي. والتهوين من دور القطاع الخاص في تحقيق الأهداف التحويلية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أو إهماله سيؤديان إلى نتائج عكسية. ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تغتنم أدوارها الفريدة والمتعددة الأبعاد في المجتمعات المحلية، ليس فقط لتحسين سبل عيش المرأة على المستوى الفردي واستقلالها واكتفائها الذاتي في البيئات الهشة، ولكن أيضا لتعزيز فرص النساء في المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة في مجتمعاتهن المحلية وإعادة بناء أوطانهن.

وتود دولة الإمارات العربية المتحدة أن تقترح أربع توصيات على الدول الأعضاء والأمم المتحدة والقطاع الخاص من أجل التمكين للمرأة ودعمها بصورة أفضل في البيئات المتأثرة بالنزاعات.

أولا، من أجل إعادة بناء مجتمعات مستدامة وشاملة للجميع ومنصفة، يجب أن تكون النساء والفتيات في صميم جهود الإصلاح الاقتصادي بعد انتهاء النزاعات. ويستدعي ذلك زيادة إشراك المرأة والمنظمات النسائية في تصميم خطط الإنعاش الاقتصادي، واعتماد الأطر القانونية والتنظيمية التمكينية، ووضع المعايير لتحفيز تخصيص الموارد من أجل إدماج المرأة اقتصاديا. وقد أسهمت الإمارات العربية المتحدة، بصفتها عضوا مؤسسا في مبادرة تمويل رائدات الأعمال – وهي عبارة عن صندوق استئماني متعدد المانحين – بمبلغ ٥٠ مليون دولار لمساعدة حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ من رائدات الأعمال على الاستفادة من التمويل والسوق والشبكات في بلدان مثل العراق واليمن وإثيوبيا.

ثانيا، يتعين على جميع أصحاب المصلحة المعنيين أن يفهموا أنماط التفاعلا مع بعضهم البعض وأن يستفيدوا منها على نحو أفضل. فعلى سبيل المثال، يمكن للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات النسائية المحلية أن تؤدي دورا حاسما في إقامة الروابط بين القطاع

الخاص والنساء المحليات في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع. ويمكنها أن تكفل إشراك ممثلين عن القطاع الخاص من بينهم رائدات أعمال طموحات من المناطق المتأثرة بالأزمات في الوفود التجارية واجتماعات الموائد المستديرة والاتفاقيات التجارية. ويمكن لمنتديات أصحاب المصلحة المتعددين، مثل ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني التابع لمنتدى جيل المساواة، أن تدعم هذه الروابط على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

ثالثا، نظرا لكون القطاع الخاص يستفيد عندما تنعم المجتمعات بالاستقرار والسلام، فيجب عليه أن يسهم أيضا في بناء تلك المجتمعات. ويمكن للقطاع الخاص أن يسهم فعليا في تحقيق ذلك الهدف من خلال إدماج فرص الريادة الاجتماعية للأعمال، الأمر الذي يكفل أن تعود أنشطة القطاع الخاص بالنفع على المجتمعات المحلية. ويجب أن يشمل ذلك مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتكافئة ومُجدية، لأن ذلك يشكل ركيزة أساسية لكفالة قيام مجتمعات سلمية ومستدامة.

وأخيرا، يجب أن نكفل حصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل على جميع الخدمات التي تمكنها من المشاركة في الاقتصاد. ويوفر القطاعان العام والخاص معا مجموعة واسعة من الموارد التي تدعم الإدماج الاقتصادي للمرأة، مثل الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية، وبناء القدرات في مجال الإلمام بالمبادئ المالية، والتعليم المهني. وخلال العامين الماضيين اللذين سادتهما الجائحة، رأينا مرة أخرى أن التكنولوجيا هي بوابة الولوج إلى الساحة العامة والأسواق. والفجوة الرقمية تهدد بتقويض تلك الفرص. ويجب أن نكفل تمتع المرأة بإمكانية الاستفادة من تلك الأداة الحاسمة في تأمين سبل عيشها.

وفي الختام، يشكل بناء السلام فرصة فريدة لإعادة تقييم الأولويات، وإعادة النظر في العقود الاجتماعية للمجتمعات المحلية التي دمرتها النزاعات، وتشجيع المبادرات التي تحدث التغيير الاجتماعي. وتلك مسألة لا يمكن أن تعالجها الحكومات أو المؤسسات المتعددة الأطراف أو الشركات منفردة. بل يجب أن تعالج في إطار جهد جماعي يُبذل بطريقة متسقة. وتتطلع الإمارات العربية المتحدة إلى مواصلة هذه المناقشة مع مقدمات الإحاطات والدول الأعضاء الزميلة، والقطاع الخاص، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية ووزير الدفاع لأيرلندا.

السيد كوفيني (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أنضم إليكم هنا اليوم، سيدتي، تحت الرئاسة الإماراتية، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. ونشيد بالإمارات العربية المتحدة، إلى جانب النيجر وألبانيا والنرويج، على مواصلتها مبادرة رئاسة المرأة والسلام والأمن التي شكلتها أيرلندا مع كينيا والمكسيك في العام الماضي. إن استمرار تركيز أعضاء المجلس على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يؤكد من جديد أهميتها المحورية بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. والتعاون بين الأعضاء شرط حاسم إذا أردنا أن نحمي تلك الخطة وندفع بها قدما.

والشكر موصول أيضا لمقدمات الإحاطات: السيدة كوليبالي، التي أنارت لنا الطريق بفضل منظورها الذي اكتسبته في عملها الميداني، والمديرة التنفيذية بحوث، والمديرة العامة جورجييفا.

إن أنظار العالم تتجه حاليا إلى أوكرانيا وقلوبنا مع شعبها، بمن في ذلك النساء والفتيات في أوضاع هشة، اللواتي يواجهن الصدمات والمشقة، وهن يحتشدن في ملاجئ مؤقتة واقية من القنابل، محاصرات في مدن تكتسحها حرب وحشية، أو كلاجئات هاربات من النزاع والعنف داخل أوكرانيا، أو يعبرن الحدود بمئات الآلاف. إن الاتحاد الروسي، بقراره شن هجوم غير مبرر وغير قانوني، منتهكا سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، قد تسبب في كارثة إنسانية في أوروبا لم نشهد لها مثيلا منذ عقود عديدة. وتدين أيرلندا بشدة تمادي الاتحاد الروسي في غزو أوكرانيا وانتهاكه الصارخ لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

ونحن نقف بحزم مع شعب أوكرانيا. واليوم، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، نريد أن تعرف نساء وفتيات أوكرانيا أننا نحيي صمودهن وشجاعتهن. فللنزاع وقع شديد وغير متناسب عليهن. ونحن نقف متكاتفين معهن الآن وفي المستقبل.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي، والمجلس على وجه الخصوص، مسؤولية العمل على النهوض بحقوق جميع النساء المعرضات للخطر بسبب النزاع، أينما وقع ذلك النزاع. ويجب ألا ننسى ذلك الواجب أو نقلل من شأنه أبدا.

وموضوع مناقشة اليوم موضوع مهم، وأود أن أركز بياني على ثلاث نقاط: أولا، الوفاء بالتزاماتنا تجاه الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ ثانيا، العمل معا لتحقيق تلك الأهداف؛ ثالثا، تعزيز ركيزة الإغاثة والإنعاش للخطة.

أولا، للوفاء بوعد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب أن نحمي ونحصن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولنقل بوضوح – حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان. وهي عالمية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة. وتذكرنا مناقشة اليوم بالفجوات التي لا تزال موجودة بين أهداف الخطة والواقع الذي نراه في الميدان. وقد زادت تلك الفجوات اتساعا خلال جائحة مرض فيروس كورونا وبعدها. وما فتئت المرأة تتحمل أعباء غير متناسبة في جميع المجالات، على النحو الذي أوضحته لنا للتو مقدمات إحاطات اليوم، ونحن نعلم أن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يمكن تحقيقه فعليا إلا جنبا إلى جنب مع تمكينها السياسي والاجتماعي أيضا.

ويجب أن نعترف بأن النهوض بالمشاركة الاقتصادية للمرأة ليس علاجا شافيا في حد ذاته. وبعد مرور ٢١ عاما، تواجه الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تحديا خطيرا، حتى على طاولة المجلس هذه.

نجتمع هنا في اليوم الدولي للمرأة. وفي مثل هذا اليوم من العام الماضي، اشتركت المكسيك وأيرلندا في استضافة اجتماع بصيغة آريا بشأن ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة. وقد بعث ذلك الاجتماع برسالة واضحة مفادها أن ثمة حاجة إلى إشراك المرأة بصورة مباشرة وجوهرية في عمليات السلام والعمليات السياسية التي تقودها الأمم المتحدة.

وقد كشفت لنا السنة المنقضية بوضوح أننا لم نحقق ذلك الهدف بعد. ومما يؤسف له أن دعاة المساواة ما زالوا يجدون أنفسهم يكافحون من أجل كسر الحواجز المجتمعية والهيكلية التي تمنع المرأة من شغل مكانها اللائق على طاولات التفاوض وصنع القرار.

ومما يبعث على الصدمة أن العنف الجنسي المتصل بالنزاع لا يزال سلاحا من أسلحة الحرب يُستخدم عمدا. ولا تزال الناجيات يناضلن من أجل تحقيق العدالة ولنيل حقوقهن في الحصول على الدعم في حالات اضطرابات ما بعد الصدمة. ونعلم مدى السرعة التي يمكن أن تتآكل بها المكاسب، بما في ذلك المكاسب الاقتصادية، عندما يتحول المد السياسي.

واليوم، ما علينا إلا أن ننظر في الانتقاص المستمر من حقوق المرأة في أفغانستان على يد حركة طالبان. فمرة أخرى، تُجبر النساء على الدفاع عن حقوقهن الإنسانية الأساسية: حقهن في العمل والتعليم والمشاركة في الحياة المدنية والعامة، وحتى التنقل بحرية في جميع أنحاء بلدهن، وكل ذلك في مواجهة استمرار العنف والترهيب.

وفي الحقيقة، نكثت طالبان بوعدها بحماية حقوق المرأة ولم تحترم نداءات المجتمع الدولي باحترام تلك الحقوق. وعلى الرغم من ذلك، تواصل النساء المحليات العاملات في بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان وغيرهن من الأفغانيات الكفاح من أجل نيل حقهن في إسماع آرائهن وفي المشاركة ويُعرّضن أنفسهن في بعض الأحيان لخطر جسيم في تأكيد تلك الحقوق.

وستواصل أيرلندا اغتنام كل فرصة لإسماع أصوات النساء الأفغانيات. ويجب أن نصغي إلى كلماتهن، بما في ذلك خلال المفاوضات الحالية بشأن إنشاء ولاية مستقبلية للأمم المتحدة في أفغانستان، وسنؤدي دورنا في كفالة حدوث ذلك.

إن هذه المناقشة هي الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن منذ تشرين الأول/أكتوبر. وإلى جانب مبادرات الرئاسة، فإنها تحمل بشرى حقيقية بأن بوسعنا معا تعزيز جدول الأعمال هذا. وذلك أمر أساسي لتحقيق التغيير التحويلي الذي وعد به القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ثانيا، إن التقدم الحقيقي لا يحدث في فراغ أيضا. ويجب أن يجمع بين أصحاب المصلحة كافة. ويشير ميثاق المرأة والسلام والأمن

والعمل الإنساني، الذي تشغل أيرلندا والإمارات العربية المتحدة عضوية مجلس إدارته، إلى تلك الحتمية.

وتؤيد أيرلندا توثيق التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام وميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني وجميع المبادرات والهيئات الأخرى المكرسة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. ونؤيد تأييدا كاملا عمل صندوق بناء السلام. وهو أداة فعالة للغاية، وإن كانت متواضعة جدا. ونوصي بزيادة النسبة المئوية لاستثمار صندوق بناء السلام في المبادرات المراعية للمنظور الجنساني.

ونرحب أيضا بزيادة التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في أنشطة بناء السلام. وستكون استراتيجية صندوق النقد الدولي الجديدة للدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات جزءا هاما من تلك الجهود.

ثالثا، إن الإغاثة والإنعاش في أعقاب النزاع أمر أساسي لبناء سلام مستدام. وتعلم أيرلندا من تجربتها المعاشة أن الانتعاش في أعقاب النزاع يتطلب إجراءات حازمة وملموسة. فليس من السهل نسيان صدمة العنف وأثره بمجرد بدء وقف إطلاق النار أو توقيع اتفاق سلام.

ويجب أن ندعم النساء في التعامل مع آلام وجراح النزاع والتعافي منها. وتوفير الدعم المالي والمسارات المؤدية إلى العدالة والخدمات الصحية أمر بالغ الأهمية لتمكين المرأة من الاستجابة لصدمتها. ويشمل ذلك توفير خدمات وحقوق شاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وتقوم جماعات مثل صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني بالفعل بعمل بالغ الأهمية في ذلك المجال.

ورأينا أيضا أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تُحدث فرقا نحو الإغاثة والانتعاش، كما أعتقد أنكم ذكرتم للتو، سيدتي الرئيسة. وينبغي أن نقوم بالمزيد من العمل لإدماجها في استجاباتنا. ونحتاج أيضا إلى أن نرى تمويلا يعزز التمكين الاقتصادي للمرأة. ويمكن أن يكون تمويل المشاريع التجارية الصغيرة المملوكة للنساء وتوفير منح دراسية تعليمية لهن أمرا تحويليا.

كما تؤدي المنظمات النسائية المحلية والنساء العاملات في مجال بناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية دورا أساسيا. ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نقف إلى جانبهم وندعمهم. والقيام بذلك يساعد المرأة في ضمان القيام بدورها الصحيح والنشط في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولكن يجب أن نضمن أن يأتي هذا الدعم من المجتمع بأسره، بما في ذلك الحكومات الوطنية.

بينما تغرق أوروبا في الحرب، فإننا نسمع جوقة تدعو إلى السلام. ونعلم أن السلام المستدام غير ممكن من دون المرأة. والسؤال المطروح اليوم ليس ما إذا كان بوسعنا في مجلس الأمن أن نعمل من أجل كفالة أن تؤدي المرأة دورها الكامل والمتكافئ والهادف في السلام والأمن الدوليين، بل كيف يمكننا القيام بذلك. ويمكن أن يتحول المد نحو عالم أكثر مساواة إذا توفرت الإرادة السياسية. وأعتقد أن الأمر كذلك. ونحن الجالسون حول هذه الطاولة نتحمل مسؤولية ضمان عدم السماح بانحسار التقدم المحرز خلال العقود الأخيرة. ويجب أن نحول الوعود الواردة في جدول الأعمال إلى حقيقة واقعة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية والعضو في حكومة الرئيس بايدن.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بكم، سيدتي الرئيسة، وأشكركم على عقد جلستنا هنا اليوم لمناقشة هذه المسألة البالغة الأهمية. وأود أن أرحب بجميع الوزراء والضيوف الآخرين الذين انضموا إلينا هنا اليوم، ومن الرائع أيضا أن نرى هذا العدد الكبير من النساء حول الطاولة في هذا الحدث. وأشكر مقدمات الإحاطات على ملاحظاتهن القوية والثاقبة والمستنيرة.

من المؤسف أنه من المستحيل التحدث عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن اليوم دون الإقرار، كما لاحظت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، السيدة جورجيفا، ووزير الخارجية كوفيني، بالعواقب المروعة على المرأة جراء الحرب الاختيارية التي تشنها روسيا بلا مبرر ومن دون استفزاز ضد شعب أوكرانيا. وكما هو الحال في النزاعات الأخرى، تُجبر النساء على اتخاذ خيارات لا يمكن تصورها

– اضطرارهن للفرار من منازلهن بسبب التهديدات بالعنف الوشيك فيما يواصلن دعم مجتمعاتهن المحلية وأسرهن وأحبائهن.

وعلى وجه الخصوص، يجب أن نقر بالألم غير العادي الذي تعانيه الأمهات خلال هذه المرحلة الرهيبة – الأمهات اللاتي أجبرن على الولادة في المخابئ الواقية من القنابل؛ الأمهات اللواتي أجبرن على ولادة أطفالهن، بمفردهن وهن في حالة هلع، على متن القطارات المزدحمة التي تغادر البلد؛ والأم التي تطارد البطانية الزرقاء الملطخة بالدماء التي كانت تلف فيها طفلها البالغ من العمر ١٨ شهرا، والذي مات الآن جراء القصف الروسي. لقد رأى جميع الحاضرين صور آلامهم.

وبطبيعة الحال، تحشد العديد من النساء قواهن بشجاعة للدفاع عن منازلهن ومجتمعاتهن المحلية وبلدهن، ونحن نقف معهن اليوم، كما هو الحال كل يوم. وتقود النساء جهود أوكرانيا خلال الكارثة الإنسانية الجديدة التي أطلقتها روسيا، تماما كما قمن بدور في غاية الأهمية في بناء مجتمع ديمقراطي مزدهر على مدى السنوات الثماني الماضية في أوكرانيا.

وإذا اختارت روسيا العودة إلى الحوار والدبلوماسية، فيجب إشراك المرأة بصورة مجدية ومتسقة. ففي نهاية المطاف، نعلم أن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى ليست مجرد واجب أخلاقي؛ ولكنها تزيد أيضا من احتمالات تحقيق سلام مستدام وطويل الأجل.

إن مشاركة المرأة ضرورية للاقتصادات المتنامية. ويجب أن يراعي نهجنا إزاء التمكين الاقتصادي للمرأة السياق المتطور للعمل ويجب أن نتعاون مع القطاع الخاص، إلى جانب الشركاء الآخرين، لضمان حصول المرأة اليوم على فرصتها بشكل كامل وهادف، كما هو الحال في المستقبل.

ولا يمكن للمرء ببساطة أن يتوقع التنافس مع العالم من دون نصف قواه العاملة، ومع ذلك يستمر إبعاد النساء قسرا عن أماكن العمل. وينبغي أن يكون ذلك الموقف من مخلفات الماضي – وهو موقف أتذكر أنني رأيته بشكل مباشر.

عندما انضممت إلى وزارة الخارجية الأمريكية في عام ١٩٨٢ كانت تلك فترة تواجه فيها وزارة الخارجية دعويين قضائيتين تنطبقان علي مباشرة: واحدة لاستبعاد الأشخاص السود والأخرى لاستبعاد النساء. وبعد قرابة ٤٠ عاما، تقوم وزارة الخارجية بتعيين المتقدمين السود والنساء وتشجيعهم بنشاط. والنتائج رائعة، فبفضل ذلك نحن أقوى بكثير.

وعلى الرغم من هذه الحقيقة الواضحة لا تزال النساء اليوم في جميع أنحاء العالم يواجهن الاستبعاد الاقتصادي. وهذا الاستبعاد شديد للغاية في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات – وعلى وجه التحديد الدول والاقتصادات التي هي في أمس الحاجة إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة لجميع قوتها العاملة. لقد أظهرت البحوث أن عدد النساء في سن العمل ويعملن بأجر أقل من عدد أقرانهن الرجال بحوالي ٣٠ مليونا على مستوى العالم. وكثيرا ما تكون النساء العاملات بأجر يعملن في أنشطة منخفضة الأجر ومنخفضة العائد، وعدد قليل جدا من النساء لديهن إمكانية الوصول والفرص ليصبحن صاحبات مشاريع وأعمال.

الأمر لا يقتصر على أن تمثيل المرأة ناقص بشدة في نيل الفرص الاقتصادية ومستبعدة عنها في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، بل أن قدرتها على الوصول إلى المؤسسات المالية لا تزال محدودة للغاية. وقد أصبح ذلك أكثر وضوحا مع تأثير مرض فيروس كورونا خلال العامين الماضيين. وتحول هذه الممارسات دون حصول المرأة على رأس المال. فهي كثيرا ما تجعل النساء يعتمدن على الآخرين للحصول على الأموال – حتى الأموال التي يقمن بجمعها بأنفسهن. هذه الممارسات التمييزية ضد الإدماج الاقتصادي للمرأة لا تحرمها من حقوقها الأساسية فحسب؛ بل تقوض أيضا وبشكل أساسي الجهود المبذولة لإنشاء مجتمعات قوية وآمنة ومزدهرة.

حين تتيحون للمرأة إمكانية الحصول على رأس المال والخدمات المالية وفرص العمل فهذا ليس هو الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله فحسب؛ بل هو يخلق ثروة مجتمعية وقدرة على الصمود للمجتمع، وهذا

بدوره يحقق السلام والأمن على المدى الطويل. على سبيل المثال، عززنا في السنغال القدرة على الصمود الاقتصادي ومقاومة التطرف عن طريق التمكين الاقتصادي لـ ٠٠٠ ٥ شخص من أصحاب الحيازات الصغيرة في الريف، ٦٠ في المائة منهم نساء. إنهن نساء تعرضن للتطرف العنيف، لكنهن كن أقدر على مقاومته لأنهن وجدن طريقا أفضل للتقدم.

هذا هو نوع النهج الذي يجب أن نتبعه على نطاق أوسع، وينبغي أن نقرن هذه البرامج بخطط واضحة الرؤية للتصدي للعنف الجنساني وتعزيز السلامة والمساواة في الحصول على المساعدة للغوث والإنعاش والفرص المتاحة للنساء والفتيات. وثمة حاجة ملحة أكثر لهذا الأمر نظرا للنزاع في أوكرانيا الذي تم إغراق العديد من النساء فيه. وحتى في الوقت الذي نركز فيه على أوكرانيا لا يمكننا أن نغض البصر عن التحديات التي تواجهها المرأة في أماكن أخرى، مثل أفغانستان وإثيوبيا.

فمنذ استيلاء طالبان على السلطة والنساء الأفغانيات يشهدن انتكاسة للتقدم المحرز بشق الأنفس على مدى عقود بين عشية وضحاها تقريبا. ونحن نعلم أنهن يتعرضن لتهديدات متزايدة بالعنف، وأن قدرتهن على الانخراط في العمل والتعليم قد تم القضاء عليها بشكل كبير وأن الملاجئ وخدمات الحماية وخدمات دعم الناجيات قد أُغلقت.

وفي إثيوبيا وأماكن أخرى، أصبحت النساء أهدافا صريحة، حتى أن الاغتصاب يُستخدم كسلاح حرب ضدهن. ولا يمكننا أن نتجاهل ذلك التكتيك المروع. تظل الولايات المتحدة ملتزمة تماما بالنهوض بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) باعتباره مسألة سلم وأمن دوليين. إن الاستبعاد الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي يتناقض مع السلام. فيجب أن نواصل الضغط من أجل دفع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى الأمام لأن هذا هو الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله ولأنه في صميم مسؤوليتنا عن صون السلم والأمن الدوليين للجميع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائبة وزير الشؤون المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان في المكسيك.

السيدة ديلغادو بيرالتا (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أرحب ترحيبا حارا بالسيدة مريم المهيري، وزيرة التغير المناخي والبيئة في الإمارات العربية المتحدة، ونشكر وفد بلدها على عقد هذه المناقشة، التي تتزامن مع الاحتفال باليوم الدولي للمرأة. لقد استمعنا باهتمام إلى البيانات التي أدلت بها السيدة سيما بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة كريستالينا جورجييفا، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي؛ وممثلة المجتمع المدني السيدة موسوكورو كوليبالي.

في البداية، تعرب المكسيك عن تضامنها مع جميع النساء والفتيات في أوكرانيا، اللواتي تأثرت حياتهن بشدة في الأسابيع الأخيرة من الغزو الروسي. نحن ندرك حالة الضعف لمن تم تشريدهن من ديارهن وأُجبرن على التماس اللجوء في البلدان المجاورة، ويساورنا القلق إزاء ما يتعرضن له من مخاطر بأن يصبحن ضحايا للعنف الجنسي والجنساني.

ونحث على أن يكفل كل حوار سياسي المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة الأوكرانية في صنع القرار. وأكرر أيضا تأكيد الأولوية التي يوليها بلدي للتعامل مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بنهج شامل، مع التأكيد على أن أساسه هو عدم جواز تجزئة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والفتيات وطابعها العالمي بكل تنوعها، وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتزاماتنا المكرسة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الصكوك الدولية.

إن جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام والتعمير لتحقيق التنمية المستدامة في كل مكان تتطلب ضمان التمكين الاقتصادي لجميع النساء والفتيات، لأنهن عوامل رئيسية للتغيير في تحقيق النمو الاقتصادي وإعادة بناء النسيج الاجتماعي والإسهام في استقرار المجتمعات.

ويتمثل أحد الحواجز الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي في التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، والفقر المترسخ، والأشكال العديدة المتداخلة للتمييز والعنف، والتي

تحد من إمكانية حصول المرأة على الموارد المالية، واستخدام الأراضي وحيازتها وأصول إنتاجية أخرى. إن هذه الفجوات، التي هي انعكاس عميق للنظم الأبوية وكراهية النساء والتوزيع غير المتكافئ للسلطة في العالم، تسهم أيضا في نشوب النزاعات وتشتد حدتها في السياقات الهشة.

وعلى وجه الخصوص، أثّر مرض فيروس كورونا بشكل غير متناسب على النساء نتيجة لفقدان الوظائف، وبالتالي فقدان الدخل، بالإضافة إلى المستوى الشديد الارتفاع لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تؤول تاريخيا وتقليديا إلى النساء والفتيات.

وبناء على ذلك، فإن جميع جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام والتعمير في السياق العالمي للتعافي من الجائحة يجب أن تضمن التركيز على الشأن الجنساني لضمان الإدماج الاقتصادي، وتقليص الفجوة والتفرقة في سوق العمل، وإيجاد فرص عمل لائقة مع إمكانية الوصول إلى نظم الحماية الاجتماعية الشاملة، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، التي لا بد منها لبناء سلام مستدام.

ويجب في هذا الصدد أن نصغي إلى أصوات النساء بكل تنوعهن، وبخاصة النساء المنتميات إلى الفئات المستبعدة والمهمشة تقليديا. ويجب إشراكهن، دون تمييز من أي نوع، في عمليات السلام وصنع القرار. ومن المثير للقلق أن نرى تزايد رد الفعل العنيف في مختلف أنحاء العالم ضد الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية للمرأة، مثل استقلالها البدني والجسدي.

وحالة أفغانستان مثال على ذلك. ولقد قامت المكسيك في أزمة أفغانستان بدور نشط في استجابتها لحالة اللاجئين ضمن إطار تقليدها القديم المتمثل في التضامن والدعم للأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم النساء والفتيات، اللائي مُنحن الأولوية. وعلى وجه الخصوص، استقبلت المكسيك مجموعة من خمس شابات فغانيات، كن جزءا من فريق "الحالمات الأفغانيات"، والعديد من أفراد أسرهن. ويشتهر هذا الفريق عالميا بصناعة أجهزة التنفس الاصطناعي من قطع غيار السيارات المستعملة خدمة للمرضى الذين يعانون من مرض فيروس كورونا. وقد حصلن الآن على منح دراسية لمواصلة دراستهن. واستقبلنا أيضا صحفيات وناشطات في مجال البيئة ورئيسة المعهد الأفغاني للوصول إلى المعلومات وغيرهن من النساء اللامعات من المجتمع المدني الأفغاني.

فيما يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تهيئة الظروف التي تمكّن من تحقيق السلام والأمن المستدامين، يجب علينا أولا وقبل كل شيء أن نشدد على أهمية اتخاذ القطاع الخاص لإجراءات تركز على نوع الجنس والتقاطع بين أشكال التمييز وحقوق الإنسان. وتتضمن بعض الإجراءات التي نقترحها ما يلي: أولا، يمكن الاستثمار في الآليات المالية القائمة لدعم المنظمات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان، والتي تسهم في تهيئة مناخ من الاستقرار في مجتمعاتهن المحلية. ثانيا، يمكن أن تحصل النساء من حفظة السلام على دعم أكثر الفئات حرمانا، مثل النساء ذوات الإعاقة واللاجئات والشابات وربات الأسر المعيشية والنساء من مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ثالثا، يمكن تيسير حصول المنظمات النسائية المحلية على التكنولوجيات الرقمية، حيث أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تسهم اليوم أيضا في منع العنف وتفعيل نظم الإنذار المبكر. رابعا، يمكن الترويج للتعاونيات المجتمعية النسائية أو الأعمال التجارية التي تقودها نساء في المناقشات المتعلقة بالانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

في عام ٢٠٢١، أطلق منتدى جيل المساواة ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، الذي كانت المكسيك قوة دافعة وراءه. وبالإضافة إلى الدول الأعضاء، تشارك هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الخاصة في الميثاق. ويهدف الميثاق إلى التعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وجدول الأعمال الإنساني عن طريق القيام بعمل في خمسة مجالات مواضيعية، بما في ذلك الأمن الاقتصادي للمرأة وحصولها على الموارد وغيرها من الخدمات الأساسية.

وتنوه المكسيك أيضا بمبادرات وبرامج الإنعاش بعد انتهاء النزاع التي تدعمها الأمم المتحدة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في جهود الإنعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاع. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك التزام لجنة بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى، والتي عززت دور المرأة في جهود بناء السلام في المنطقة، وعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا التي اتخذت إجراءات محددة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمقاتلات السابقات.

أخيرا، ينبغي أن يكفل الدعم المقدم من بعثات السلام أن تشمل عمليات بناء السلام بعد انتهاء النزاع النساء المحليات، على تنوعهن، في عمليات الإغاثة والإنعاش. ويجب أن تشكّل النساء جزءا من الحلول في مجتمعاتهن المحلية وأن يسهمن في الحياة العامة والحياة السياسية وصنع القرار على جميع المستويات. ولذلك، ثمة حاجة ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى لأن نزيل الحواجز التي تعوق تمتع المرأة بحقوقها الاقتصادية وتعرقل حصولها على الموارد.

السيد فيرما (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الإمارات العربية المتحدة على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. وأود أن أعرب عن امتناني لمعالي السيدة مريم المهيري، وزيرة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لترؤسها هذه الجلسة. ونقدر الرؤى التي قدمتها المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما بحوث؛ والمديرة العامة لصندوق النقد الدولي، السيدة كريستالينا جورجييفا؛ والسيدة موسوكورو كوليبالي، مقدمة الإحاطة من المجتمع المدني، بشأن هذه المسألة.

إذ نحتفل باليوم الدولي للمرأة، أود أن أبدأ بالتذكير بالإسهام النموذجي لممثلة الهند، الدكتورة هانزا ميهتا، في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ففي عام ١٩٤٨، أصرت على إعادة صياغة عبارة "يولد جميع الرجال أحرارا ومتساوين" لتصبح "يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين". وقد أوصلنا أصحاب البصيرة من أمثالها إلى ما وصلنا إليه اليوم، حيث نجتمع في مجلس الأمن ونتداول بشأن موضوع بالغ الأهمية: "الإدماج الاقتصادي من خلال الشراكات".

ويكتسي هذا الموضوع قدرا أكبر من الأهمية بينما يصارع النظام العالمي للتعامل مع التعافي الهش فيما بعد الجائحة.

ولذلك، يجب أن نقوي عزمنا على تسخير الإمكانات التحويلية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠١) الذي ربط لأول مرة بين تحقيق المساواة بين الجنسين وصون السلام والأمن الدوليين واعترف بكون مشاركة المرأة عاملا أساسيا لتسوية النزاعات وضمان السلام.

وقد شهدت رؤية الهند الإنمائية تغيرا تحويليا، من تعزيز تنمية المرأة إلى تحقيق التنمية التي تقودها المرأة بالكامل، ومن قيادة الحكومة الحصرية لها إلى نموذج حوكمة شامل لأصحاب مصلحة متعددين.

وتقدم الهند، بوصفها أكبر ديمقراطية في العالم، نموذجا فريدا للحكم الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية. وتقود أكثر من ١,٣ مليون ممثلة منتخبة، يشكّلن نحو ٤٤ في المائة من مجموع الممثلين المنتخبين، عملية صنع القرار السياسي على مستوى القاعدة الشعبية. والهند واحدة من البلدان القليلة التي تولت فيها النساء مناصب قيادية من قبيل رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير الدفاع ووزير المالية ووزير الشؤون الخارجية.

وفيما يتعلق بمسألة التمكين الاجتماعي والاقتصادي، تشكّل الحاجة إلى وضع إطار مؤسسي شامل، ولا سيما الإطار القانوني، لتوفير حصول المرأة على الفرص والشراكات الاقتصادية شرطا أساسيا مسبقا. ولا يمكن النظر إلى الفرص الاقتصادية بمعزل عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، ولا سيما الحصول على تعليم عالي الجودة. وفي هذا السياق، أود أن أذكر أن الهند اتخذت العديد من المبادرات التي تركز على المواطنين لتطبيق ممارسات الحكم الرشيد على مستوى القاعدة الشعبية. وفي هذا الصدد، أحدثت المبادرات الرقمية تحولا، حيث قللت الفجوة بين الجنسين إلى أدنى حد. ونستفيد من التكنولوجيات الرقمية في توفير مزيد من الفرص للنساء للحصول على التمويل والائتمان والتكنولوجيا وفرص العمل.

وفتحنا حسابات مصرفية على الإنترنت لأكثر من ٤٤٥ مليون شخص، أكثر من ٥٥ في المائة منهم من النساء. وخلال جائحة

مرض فيروس كورونا، ساعدت هذه المبادرة في التحويل المباشر للاستحقاقات إلى قرابة ٢٠٠ مليون امرأة. وتقدم الحكومة، من خلال خطة "مودرا"، قروضا بلا ضمانات لتشجيع مباشرة الأعمال والعمل الحر. وتشكّل الشركات التي تملكها وتديرها النساء حوالي ٧٠ في المائة من المستفيدين من هذه القروض. ونتيجة لذلك، أصبحت المرأة تتمتع بالتمكين الاقتصادي، بل وتوفر فرص عمل للآخرين.

إن المساواة في الحصول على التعليم أمر أساسي لإتاحة هذه الفرص الاقتصادية. ويسعدني أن عددا كبيرا من النساء في الهند يدرسن العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والطب. وفي الواقع، يفوق عدد الفتيات عدد الفتيان في كليات الطب لدينا منذ عقود حتى الآن.

ولدينا الآن نساء يتقلدن مناصب هامة من مناصب المسؤولية، ليس في مجال الأعمال التجارية فحسب، بل أيضا في مجالي العلوم والتكنولوجيا. وتضطلع العالمات بدور حيوي في البحث والتطوير في مختلف الميادين، بما في ذلك صناعة التكنولوجيا. والواقع أن المرأة تضطلع بدور مهم في تعزيز البحوث والبعثات الفضائية في الهند. فقد تولت نساء هنديات حوالي ٢٧ في المائة من المناصب التنفيذية الرئيسية في بعثة المركبة المدارية لرصد كوكب المريخ.

يمكن لتكليف المزيد من ضابطات الشرطة وحفظة السلام من النساء أن يحدث نقلة نوعية في استجابتنا الجماعية للتصدي للنزاعات. ولعل المجلس يذكر نشر الهند في عام ٢٠٠٧ لأول وحدة شرطة مشكَّلة مؤلفة بالكامل من النساء في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبريا. وأسفرت خدمة الوحدة التي دامت عقدا من الزمن في ليبريا عن زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في تعيين الإناث في الشرطة الوطنية الليبرية وعن انخفاض عام في معدل الجرائم. وكان لذلك أثر تحويلي مفيد على نسيج المجتمع الليبري حيث وضع المرأة في طليعة صنع القرار السياسي والتشريعي.

غير أن من المهم كذلك الاعتراف بأن المرأة عانت أيضا بشكل غير متناسب، في مواجهة التطرف العنيف والنزاعات والهجمات الإرهابية. وهذا يستدعي التأييد الجماعي لاتباع المجلس نهج عدم التسامح مطلقا في مواجهة الإرهاب. وضمان استمرار وجود مصلحة للمرأة في عمليات السلام في مناطق النزاع أمر أساسي لتأمين الحلول الطويلة الأمد التي نتطلع إليها.

إننا بحاجة إلى تحديد وإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة على النحو الأمثل في العملية السياسية وفي صنع القرار، إذا أردنا أن نعالج تمكينها اجتماعيا واقتصاديا معالجة مجدية. ولا يمكن النظر إلى أي من هذين الجانبين بمعزل عن بعضهما البعض. وبغية تعزيز التآزر بينهما، فإن الديمقراطية والتعددية وسيادة القانون شروط مسبقة أساسية. ونواصل التأكيد، في ذلك السياق، على أهمية الحوكمة الشاملة والتمثيلية في أفغانستان بمشاركة هادفة من المرأة، فضلا عن حماية حقوق المرأة، وفقا للقرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١).

ووجود إطار معياري قوي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ضرورة حتمية مطلقة. ولا يمكن تعزيزها إلا بزيادة شراكاتنا الجماعية من أجل زيادة شمول المرأة اقتصاديا. وينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لضمان القضاء على العنف ضد المرأة وتعزيز مشاركتها في عمليات السلام والعمليات السياسية، وبالتالي الإسهام في الإدماج الاقتصادي للمرأة.

والهند ملتزمة بالمشاركة مع جميع شركائها للعمل من أجل تعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من أجل بناء مجتمعات شاملة وسلمية وقادرة على الصمود. وستظل تجربة الهند في تعزيز القيادة النسائية في جميع القطاعات توجه أعمالنا.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بكم في المجلس، سيدتي الرئيسة، وأشكركم على ترؤسكم مناقشة اليوم.

لقد سلطت مقدمات الإحاطات والمتكلمون الضوء حتى الآن ببلاغة على أهمية وقيمة الإدماج الاقتصادي للمرأة في صون السلام وتحقيق الاستقرار في حالات ما بعد النزاع. وتأتي مناقشة اليوم في الوقت المناسب، إذ ننواجه التحدي المتمثل في التعافي على الصعيد

العالمي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي أثرت اقتصاديا بشكل غير متناسب على النساء والفتيات وقد تؤدي، إذا لم يحدث تدخل، إلى أثر طويل الأجل.

إن موضوعنا اليوم هو الشراكات. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث منها.

الأولى، كما أوضحت السيدة كوليبالي، تتعلق بالدور الحاسم للتمويل. وحكومة المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع الحكومات الشريكة والشركات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص لدعم المرأة في الاقتصادات الهشة للاضطلاع بدور متساو في الاقتصاد للحصول على فوائد التجارة على الصعيد العالمي وإقامة شراكات اقتصادية كأدوات لتحقيق المساواة. فعلى سبيل المثال، في الأردن، حيث تواجه النساء الآثار المركبة للنزاع والتشرد وتأثير كوفيد-١٩، توفر البرامج الإنمائية للمملكة المتحدة تحويلات نقدية للاجئات والأردنيات المعرضات للخطر. وبشكل أعم، تتصدر المملكة المتحدة وشركاؤها في مجموعة السبعة الجهود في حشد الاستثمارات العامة والخاصة للنهوض بالمساواة بين الجنسين ومعالجة الفجوات المستمرة في فرص المرأة الاقتصادية، مثل الوصول إلى الأصول الرقمية والمالية.

ومن خلال "تحدي 2X: تمويل المرأة"، الذي أطلق خلال رئاسة المملكة المتحدة لمجموعة السبعة في العام الماضي، التزمت مؤسسة "بريتيش إنترناشيونال إنفستمنت" وشركاؤنا باستثمار أكثر من ١٥ بليون دولار خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ للدفع بذلك البرنامج قدما في البلدان النامية. ويشمل هذا العمل دعم ممارسات العمل المرنة والوصول إلى فرص القيادة والتمويل والمنتجات والخدمات الميسورة التكلفة. ولكننا نحتاج كذلك إلى النظر في تدخلات مبتكرة، مثل قروض الائتمانات بالغة الصغر، في سياق لا تملك فيه سوى ٢٥ في المائة من النساء في الدول الهشة حسابات مصرفية.

ثانيا، إننا نقيم شراكات للنهوض بالسياسات الرامية إلى تعزيز إدماج المرأة ومشاركتها الاقتصادية الكاملة والهادفة. ونرحب ترحيبا خاصا بموضوع الجنسانية والمناخ في دورة لجنة وضع المرأة لهذا العام، الذي يشكل فرصة لتسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة في النهوض بجدول أعمال تغير المناخ بعد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في غلاسكو، وقبل مؤتمر الأطراف المقرر عقده في مصر.

وبالإضافة إلى ذلك، التزمت المملكة المتحدة مع شركاء مجموعة السبعة بأهداف جديدة تتمثل في إلحاق ٤٠ مليون فتاة أخرى بالمدارس وتمكين ٢٠ مليون فتاة أخرى من القراءة بحلول عام ٢٠٢٦. وعموما، فإن رؤيتنا هي أن جميع الفتيات يجب أن يحصلن على ١٢ عاما من التعليم الجيد.

ثالثا، نسعى إلى تعزيز الشراكات هنا في الأمم المتحدة وهنا في مجلس الأمن دعما لإدماج المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، مع الاستفادة من التجارب التي سمعنا عنها. وأشارك الآخرين في تسليط الضوء على الانتكاسات الخاصة التي عانت منها نساء أفغانستان منذ آب/أغسطس. وإذ نناقش تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، سنعطي الأولوية لإعادة إدماج المرأة الأفغانية الكامل والمجدي في اقتصاد أفغانستان ومجتمعها.

وترحب المملكة المتحدة بمناقشة اليوم، التي أكدت لماذا ينبغي أن يكون الإدماج الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من نهج كلي إزاء الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولكنني لا أستطيع أن أختتم كلمتي من دون أن أشير إلى ما هو بديهي. إن الإدماج الاقتصادي لا يحمي من الرصاص والقنابل.

وقد اتضح ذلك بشكل فظيع على مدى الأيام ال ١٣ الماضية، وبالأمس فقط، شهدنا قصفا روسيا يقتل أما أوكرانية وطفليها، بينما كانوا يسعون إلى إخلاء مدينة إربين. ولم يكونوا أول الضحايا. والمحزن أنهم لن يكونوا الأخيرين. فسيستمر الرجال والنساء والأطفال، الروس والأوكرانيون، في المعاناة حتى تنهي روسيا هذه الحرب الوحشية وغير المبررة.

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد كينيا بدولة الإمارات العربية المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة حسنة التوقيت، إذ نحتفل باليوم الدولي للمرأة. ويسرنا أن نراكم، معالي الوزيرة مريم المهيري، تترأسون الجلسة.

وكذلك نرحب بالوزراء وغيرهم من الضيوف الذين انضموا إلينا اليوم. ونشكر جميع مقدمات الإحاطات على آرائهن، ولا سيما بشأن التوصيات التي تشير إلى الأدوات والآليات والشراكات اللازمة لدعم البلدان التي تنتقل من حالات النزاع وما بعد النزاع لبناء مجتمعات أكثر شمولا وأمنا وإنصافا واستدامة.

ما من شك في أن المرأة تتأثر على نحو غير متناسب بالنزاع. بيد أن أوجه عدم المساواة الثقافية والهيكلية كثيرا ما تحد من قدرة النساء على المشاركة على قدم المساواة وبشكل كامل وهادف في عمليات السلام والعمليات الاقتصادية داخل مجتمعاتهن. ولذلك، تحث كينيا على تعزيز التعاون الاستراتيجي مع القادة المحليين، بما في ذلك الشبكات النسائية المحلية وواضعو السياسات، ولا سيما في البيئات الانتقالية، لكفالة اتخاذ تدابير تراعي المنظور الجنساني في مجالات توزيع الأصول والحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية والموارد والأسواق.

وتواصل كينيا الدعوة إلى الاستثمار في بناة السلام من النساء في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع. وكذلك نواصل التأكيد على أهمية الشمول الاقتصادي للمرأة وإدماجها، بمن فيهن المقاتلات السابقات واللاجئات وضحايا النزاع، لضمان الاستقرار الطويل الأجل والمرونة الاقتصادية والتماسك الاجتماعي.

وعلى الصعيد الوطني، رأت كينيا فائدة وجود إطار إنمائي، هو رؤية كينيا ٢٠٣٠، يعمل جنبا إلى جنب مع استراتيجيتنا للتمكين الاقتصادي للمرأة ومؤشر تمكين المرأة، اللذين يعززان شمول المرأة في تنمية بلدنا الاقتصادية.

وعلى الصعيد الإقليمي، لا يزال مبدأ النظم المالية الشاملة للجميع والاعتراف بأن المساواة بين الجنسين ركيزة حاسمة للنهوض بتنمية القارة الأفريقية يشكلان رؤية "أفريقيا التي نصبو إليها". ويدل تعيين السيدة ناردوس بيكيلي توماس في الشهر الماضي كأول امرأة تشغل منصب الرئيس التنفيذي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على التزامات الاتحاد بالتعجيل بتمكين المرأة.

وعقدت اليوم مناقشة عن اليوم الدولي للمرأة نظمها الاتحاد الأفريقي للاحتفال بهذه المناسبة تحت شعار "المساواة بين الجنسين اليوم من أجل غد مستدام: حلول مبتكرة للإدماج المالي والاقتصادي للمرأة الأفريقية".

ونحض أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة على أن تبقي نتائج هذه المناقشات قيد نظرها حيث أنها ذات صلة باستدامة السلام والتنمية.

وينبغي الاعتراف بهذه المعالم البارزة والاحتفاء بها ودعمها بوصفها فرصا بالغة الأهمية للشراكة ليس من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة وأمنها فحسب، بل وأيضا من أجل دور المرأة في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا سيما حيث أنها ترتبط بالسلام والتنمية.

أما بعد، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وفي ذلك الصدد، سأسلط الضوء بإيجاز على ست نقاط عمل نراها ضرورية في الجهود الرامية إلى ضمان الإدماج الاقتصادي للمرأة ومشاركتها بوصفهما عاملين أساسيين لبناء السلام.

أولا، إعطاء الأولوية لإدماج المرأة في الأطر الاقتصادية الوطنية والصناعات المحلية من أجل الاستدامة الاقتصادية. ويستلزم ذلك تأمين الموارد، وسن القوانين والسياسات ذات الصلة، ووضع برامج واضحة وعملية تعزز المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات الحياة العامة.

ثانيا، توسيع وتعزيز إمكانية الوصول إلى المنصات الرقمية لضمان الإدماج المالي والاقتصادي للمرأة. وقد رأينا في كينيا كيف عززت خدمات التكنولوجيا المالية، مثل المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول، المساواة في التمكين الاقتصادي.

ثالثا، تعزيز التدريب التقني والمهني من خلال الشراكات بين رائدات الأعمال المحليات ووكالات السلام والتنمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، لزيادة الإلمام بالأمور المالية والتمكين الاقتصادي للمرأة في مجتمعات شاملة للجميع وسلمية.

رابعا، وجود استجابة متكاملة للتحول الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك جعل المرأة جزءا من صياغة أطر التمويل الوطنية المتكاملة التي تركز على تمويل الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري.

خامسا، كفالة إدراج التحليل في مناقشات السياسات الوطنية وأن ينعكس هذا التحليل أيضا في صياغة مؤشرات التنفيذ في الميدان، ولا سيما في رصد التقدم المحرز في مجال الشمولية وتمويل الجهات الفاعلة النسائية المحلية في مجال السلام.

سادسا، استخدام الدور الاستشاري للجنة بناء السلام. وفي هذا السياق، ترحب كينيا بالمشورة المقدمة من لجنة بناء السلام بشأن مؤشرات خطة عمل اللجنة للاستراتيجية الجنسانية. وتشكل مشاركة اللجنة ودعمها للجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تعزيز رائدات الأعمال والتمكين الاقتصادي للمرأة جزءا من المعايير الهامة للسلام وبناء الدولة.

وفي الختام، أؤكد من جديد التزام كينيا بالاستثمار في مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في جميع جوانب الحياة العامة، تمشيا مع التزاماتنا بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أرحب بهذه الجلسة الرفيعة المستوى لأنها تعكس إحدى أولويات الدعوة على الصعيد الدولي التي تقوم بها غابون، ألا وهي قدرة المرأة على الصمود في الدول الهشة وفي حالات النزاع، إلى جانب الدور الرئيسي الذي ينبغي أن تؤديه على جميع مستويات عمليات السلام، من منع نشوب النزاعات إلى التعافي بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام.

وأشكر السيدة سيما بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة كريستالينا جورجييفا، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي؛ والسيدة موسوكورو كوليبالي. وسأكون مقصرة إذا لم أذكر السفير بيانغ، الملتزم تماما تجاه حركة الرجل نصير المرأة.

الموضوع الذي نناقشه اليوم ذو أهمية خاصة لبلدي، الذي يسلم بأن الشراكات الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات على الصعد المحلية والإقليمية والدولية أدوات مفيدة جدا لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالإدماج الاقتصادي للمرأة ومشاركتها الكاملة في جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام والتعافي بعد انتهاء النزاع.

ومن الواضح أن تعبئة المجتمع الدولي للاعتراف بالمرأة بوصفها طرفا فاعلا رئيسيا في عمليات السلام قد تعالى صداها تدريجيا. ومع ذلك، لا يزال بلدي يشعر بالقلق إزاء حقيقة أنه بعد مرور ٢١ عاما على اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا تزال المرأة تتضرر بشدة، لا سيما في الدول الهشة وفي حالات النزاع.

والسياق العالمي اليوم، الذي يتسم بالعديد من الأزمات التي تفاقمت بسبب الجائحة، يؤكد ذلك فحسب. يجب توسيع نطاق الدعوة إلى تمكين المرأة وإدماجها اقتصاديا ومشاركتها على جميع المستويات في المجتمعات، ولا سيما المجتمعات المتأثرة بالنزاعات، ويجب أن تنتشر إلى جميع مناطق العالم.

وتظل المعادلة الحاسمة التي نحتاج إلى حلها في معظم الحالات هي الافتقار إلى الفرص والموارد الاقتصادية، الذي كثيرا ما يقوض الدور القيادي للمرأة وقدراتها ويحول دون مشاركتها الكاملة في مختلف عمليات صنع القرار. وهذا أمر يمكن رؤيته بوضوح شديد في أحدث تقرير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827)، الذي يؤكد حقيقة أن النساء، اللائي يمثلن جزءا كبيرا من القطاع غير الرسمي، في البلدان التي تشهد نزاعات، كن الأكثر تضررا من العواقب الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا. وهذا الواقع الرهيب يسترعي

انتباهنا إلى نطاق الجهود التي يلزم أن يضطلع بها المجتمع الدولي لتعزيز قدرة المرأة على الصمود من خلال الإدماج الاقتصادي، على أن يكون مفهوما، بطبيعة الحال، أن مكافحة عدم المساواة الاقتصادية تسير بالتوازي مع استراتيجيات منع الأزمات والتعافي الاقتصادي.

ومع وجود ثلاث نساء رفيعات المستوى على رأس أعلى مؤسساتنا، وعلى وجه التحديد، رئيسة الوزراء ورئيسة مجلس الشيوخ ورئيسة المحكمة الدستورية، فضلا عن العديد من النساء البارزات الأخريات على رأس الإدارات الوزارية الرئيسية، فإن غابون، في أفريقيا، هي مركز الدور القيادي للمرأة بوصفها عاملا للتغيير وصانعة للسلام. وفي بلدي، تشارك المرأة مشاركة كاملة في تشكيل مستقبل مجتمعاتها، وهي عنصر قيم رئيسي للاستقرار والسلام الدائم، مما يجعل من غابون جذابة كبلد.

ومن تجربتنا، نرى من الواضح أن منح المرأة مكانتها المحورية المستحقة في وقت السلم هو حافز ليس لتمكينها فحسب، بل وأيضا لتوفير زخم للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من خلال إعدادها لتحقيق التسوية السلمية للخلافات التي يمكن أن تنشأ في المستقبل.

ولا تزال غابون ثابتة في الدعوة إلى إدماج المرأة وكفالة مشاركتها وقدرتها على الصمود، إذ تدرك تماما أن مشاركتها الكاملة في جميع مراحل عمليات منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام تسهم في تحقيق سلام أكثر استدامة.

وندعو إلى مواصلة الجهود التي بدأت واتفق عليها على الصعد العالمية والوطنية والمحلية من أجل تنفيذ شامل وجامع للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة به، فضلا عن تحسين إدماج البعد الجنساني في جهود بناء السلام. ونحن مقتنعون بأن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة فيما يتعلق بتنسيق إجراءاتها المتخذة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تحسين النظر في البعد الجنساني في الاستجابات للنزاعات وفي ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي الختام، أود أن أشدد على مدى أهمية إيجاد أوجه التآزر في العمل، وإقامة شراكات استراتيجية مع القيادات النسائية على جميع المستويات، وإنشاء آليات تمويل مرنة لدعم مبادرات بناء السلام النسائية. والواقع أنه من المفهوم جيدا أن تعزيز تمكين المرأة، من خلال التعليم والعمالة – وبالتالي إدماجها اقتصاديا – هو تعزيز لقدرتها على الصمود والاستثمار في بناء السلام المستدام.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود في البداية أن أنوه بالتزام الإمارات العربية المتحدة بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأود أيضا أن أشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سامي بحوث، على حضورها وإحاطتها، وكذلك المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، السيدة كريستالينا جورجييفا، وممثلة المجتمع المدني، السيدة موسوكورو كوليبالي، على شهادتيهما القويتين.

بادئ ذي بدء، أود أن أكرر إدانتنا للعدوان الروسي على أوكرانيا وأن أعرب عن دعمي وتضامني مع الشعب الأوكراني، وخاصة في هذا اليوم ٨ آذار/مارس، مع النساء والفتيات الأوكرانيات، اللائي يعانين بالفعل من العواقب الشديدة لهذه الحرب بينما يعملن كل يوم لتمكين أسرهن وبلدهن من التصدي لها.

كما تذكرتنا جائحة مرض فيروس كورونا بأن حقوق النساء والفتيات لا تتحقق بشكل كامل أبدا. فقد كان أثرها الاقتصادي شديدا بشكل خاص على النساء، اللائي يتواجدن بقوة في أكثر القطاعات تضررا من الأزمة، وكذلك في العمالة غير الرسمية وغير المستقرة. ولذلك، من الضروري أن تستند جهودنا بغية إعادة البناء على نحو أفضل إلى مشاركة المرأة في الاقتصاد مشاركة متساوية وكاملة وكبيرة وفعالة.

وفي أفغانستان، ظلت حركة طالبان، منذ أن استولت على السلطة بالقوة، مسؤولة عن عدد متزايد من الانتهاكات، بما في ذلك ضد الناشطات الأفغانيات، وعن انتهاكات غير مقبولة لحقوق المرأة. إن استبعاد المرأة الأفغانية من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية

للبلد إهانة للضمير الإنساني. وتدين فرنسا هذه الانتهاكات وطرد المرأة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وندعم جميع النساء الأفغانيات اللواتي يناضلن من أجل احترام كرامتهن وحقوقهن. ومن خلالهن، تشيد فرنسا بجميع المدافعات عن حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم.

وتذكرنا هذه الأمثلة والأحداث الأخيرة بأن النهج القائم على الحقوق لا يمكن إغفاله. ويظل احترام الحقوق حجر الزاوية في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، نشجع التنفيذ الشامل لركائز الخطة، التي تجمع بين الحقوق والإدماج الاقتصادي. وما من سبيل عدا هذا النهج الشامل يمكنه بناء سلام مستدام وعادل وشامل للجميع.

وستواصل فرنسا، من جانبها، تعزيز دبلوماسية نسوية طموحة وحازمة، وستضع مشاركة المرأة وإدماجها في صميم جميع مشاريعها التعاونية. وعلى نفس المنوال، قمنا خلال الرئاسة الفرنسية لمجموعة السبعة في عام ٢٠١٩، بدعم ريادة الأعمال النسائية في أفريقيا من خلال مبادرة العمل المالي الإيجابي للمرأة في أفريقيا، بالتعاون مع القطاع الخاص. وستعزز فرنسا أيضا متابعة الالتزامات التي تم التعهد بها خلال منتدى جيل المساواة، الذي شارك في تنظيمه المكسيك وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجتمع المدني.

وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الالتزام بضمان تنفيذ الخطة العالمية للتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين والتزاماتها المالية البالغة ٤٠ بليون دولار، فضلا عن الاتفاق المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، الذي ذكر عدة مرات في بيانات زملائي. وفي مجلس الأمن، سنواصل أيضا العمل بنشاط على تعزيز التنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

السيدة إسبشيت مايا (البرازيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئ معالي الوزيرة مريم المهيري ورئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة على تنظيم هذه المناقشة الوجيهة في الوقت المناسب تماما. كما أشكر المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، السيدة كريستالينا جورجييفا، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما سامي بحوث، وممثلة المجتمع المدني، السيدة موسوكورو كوليبالي، على إحاطاتهن الثاقبة.

وبينما يحتفل العالم اليوم باليوم الدولي للمرأة، يجب على مجلس الأمن أن يواصل استكشاف سبل جديدة للمضي قدما في تنفيذ جميع ركائز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد انضمت البرازيل إلى الإمارات العربية المتحدة وألبانيا والنرويج والنيجر في التزام مشترك بجعل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية قصوى وضمان تنفيذها بطرق ملموسة.

ونعتقد أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي بالفعل دورا هاما جدا في تعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع، وتمكين المرأة وتمكينها من العمل باعتبارها عنصرا إيجابيا للتغيير. ووفقا لدراسة البنك الدولي "مسارات السلام"، فإن الإدماج الاقتصادي للمرأة، ولا سيما في القوى العاملة، استراتيجية رشيدة وفعالة من حيث التكلفة لمنع نشوب النزاعات. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود الشعبية التي تبذلها المرأة مثال على الكيفية التي يمكن بها للتدخل المحلي المنخفض التكلفة أن يؤدي أدوارا هامة، بما في ذلك الوساطة في النزاعات. كما أن الإدماج الاقتصادي للمرأة أمر بالغ الأهمية في إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاع، ويمكن أن يكون محركا رئيسيا للسلام الدائم.

ومع ذلك، وكما ذكرت السيدة جورجييفا، لا تزال أسواق العمل في جميع أنحاء العالم منقسمة على أساس نوع الجنس. ولا تزال مشاركة الإناث في القوى العاملة أقل من مشاركة الذكور، والفجوات في الأجور بين الجنسين مرتفعة، والمرأة ممثلة تمثيلا زائدا في القطاع غير الرسمي وبين الفقراء. وفي العديد من البلدان، لا تزال القيود القانونية قائمة وتمنع المرأة من تطوير إمكاناتها الاقتصادية الكاملة. وتبين البحوث أيضا أن المرأة قد تزيد أثناء النزاعات من مشاركتها في أسواق العمل وتحسن رفاه الأسرة المعيشية عموما. ومع ذلك، فبمجرد انتهاء النزاع، تواجه المرأة ضغوطا لتحمل الأعمال المنزلية مثل رعاية الأقارب الذكور المصابين أو الأطفال اليتامى وترك عملها المدفوع الأجر.

وفي مناسبات مختلفة، طالبت النساء اللاتي يقدمن إحاطات إلى مجلس الأمن بتوفير المزيد من التمويل للمنظمات النسائية في الميدان

لتمكينها من ممارسة إمكاناتها الفريدة في دعم النساء والفتيات في مناطق النزاع النائية. كما ذكرتنا هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن تخطيط المشاريع وتمويلها غالبا ما يهملان الاحتياجات المحددة للمرأة، وأنه على مدى عقود، كان هناك نقص مزمن في الاستثمار في تمكين المرأة، مما أعاق التقدم في حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

وستواصل البرازيل القيام بدورها بتطبيق نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في المساعدة الإنسانية الدولية. ونعتقد أن التمويل الدولي ينبغي أن يهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين بوصفها حافزا للسلام الدائم، ولكن ينبغي أن يركز أيضا على تمويل المبادرات الرامية إلى ضمان الأمن الاقتصادي للمرأة ورفاهها في الأجل الطويل. وفي مجلس الأمن، يمكننا أيضا أن نعمل من خلال استراتيجيات تكميلية مختلفة، أولا، بصياغة وتنقيح ولايات عمليات حفظ السلام بعناية لكي تكون أكثر وضوحا في دورها في تعزيز الإدماج الاقتصادي للمرأة وتمكينها، تمشيا مع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). وبدون ولايات محددة الهدف، من المستبعد جدا أن تسهم عمليات الأمم المتحدة في وصول المرأة إلى الفرص والموارد والأسواق على أرض الواقع.

ثانيا، علينا أيضا أن نكفل سماع صوت المرأة في سياق البعثات السياسية الخاصة. ويمكن للمرأة أن تكون محورية في اقتراح أنشطة بناء السلام التي تفضي إلى تمكين طويل الأمد للنساء والفتيات المحليات. وفي هذا الصدد، تود البرازيل أن تقر بالسياسة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي تنتهجها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ووحدتها المعنية بالشؤون الجنسانية والسلام والأمن في جهودها الرامية إلى ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل مشاريع بناء السلام.

ثالثا، يجب أن نواصل دعم لجنة بناء السلام في جهودها الجديرة بالثناء لتعزيز الإدماج الاقتصادي للمرأة ومشاركتها. ونثني على خبرة لجنة بناء السلام في هذا الصدد، وعلى قرارها بتخصيص ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من موارد صندوق بناء السلام للمشاريع الرامية إلى تمكين النساء والشباب.

وأُذكر بأنه خلال استعراض الاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام لعام ٢٠٢٠، اقترحت البرازيل أن يتلقى مجلس الأمن المشورة من لجنة بناء السلام وأن ينظر فيها، بما في ذلك توصيات من القيادات النسائية المحلية، قبل كل تجديد لولايات عمليات حفظ السلام. وأوصت البرازيل أيضا بأن تقوم لجنة بناء السلام برصد تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأن تقدم تقارير عن ذلك. وما زلنا نرى أن تعزيز العلاقة بين المجلس ولجنة بناء السلام من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن برمتها.

وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا تزال المرأة تواجه العواقب الأمنية والإنسانية الوخيمة لأعمال عسكرية تقررت أساسا، إن لم يكن حصرا، في عمليات صنع القرار التي لم تشارك فيها. ويجب أخيرا إشراك النساء والفتيات بصورة منهجية وهادفة في القرارات التي تؤثر على حياتهن اليومية. وتأمل البرازيل أن يواصل مجلس الأمن المناقشة مع الشركاء، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل تقييم الكيفية التي يمكن بها للشراكات الخاصة أن تساعد في سد الفجوة في تعزيز الإدماج الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في الأوضاع المتأثرة بالنزاع، بما في ذلك عن طريق تخصيص الاستثمار والمشاركة في الصناديق الاستئمانية لبناء السلام.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي، على ترؤسكم هذه الجلسة. وأعرب عن تقديرنا للإمارات العربية المتحدة على تنظيم هذه المناقشة التي تسلط الضوء على مكونات أساسية من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي كثيرا ما يتم تجاهلها، وهي الإغاثة والتعافي والوقاية.

ويسرنا أن نرى تحقيقا ملموسا للالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن التي وضعناها ضمن أولوياتنا مع الإمارات العربية المتحدة وأيرلندا والنرويج والبرازيل.

وما كان يمكن اختيار موعد أفضل من هذا لمناقشة اليوم. واسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين متمنيا للجميع يوما عالميا سعيدا للمرأة. وللأسف، فإن هذا اليوم ليس سعيدا على الإطلاق بالنسبة للكثير من النساء في جميع أنحاء العالم. هن يعانين من

النزاع والجوع والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والنزوح والعنف والفقر والأزمات الصحية.

واليوم، نتوجه بأفكارنا الأولى وقلوبنا إلى النساء في أوكرانيا، اللواتي يعانين من حرب عدوانية بلا استفزاز ولا مبرر، وقصف ودك منازلهن، ووجود أجنبي معاد من الجنود والدبابات في شوارعهن. اختارت روسيا هذه الحرب التي تدمر أمة مستقلة أبية وتتسبب في أزمة إنسانية يعجز عنها الوصف. النساء في أوكرانيا يعانين ويكافحن، لكنهن أيضا يقاومن ويقاتلن من أجل بلدهن ومن أجل حريتهن. ونحن نثني عليهن.

وحتى يوم أمس، اضطر ١,٧ مليون شخص إلى مغادرة أوكرانيا، معظمهم من النساء والأطفال، فضلا عن كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. كما نزح عدد لا يحصى من الناس داخل البلد. اليوم، يربو عددهم على المليونين – كل ذلك في غضون أسبوعين فحسب.

ونحن نثني على عمل كيانات الأمم المتحدة والمنظمات النسائية ومنظمات المجتمع لمدني الأخرى التي تدعم الجهود الإنسانية في الميدان، فضلا عن كفالة منظور جنساني في جهود المعونة الإنسانية، في أحسن الأحوال. كل ذلك كان يمكن تجنبه، ولا يزال ذلك ممكنا. وندعو روسيا إلى وقف العدوان وسحب قواتها من أوكرانيا، عودوا إلى دياركم.

يجب أن نضاعف الجهود لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة، والعنف الجنسي والعنف الجنساني، والإقصاء من جهود السلام وصنع القرار، أينما حدثت. ولا تزال النساء مستبعدات من الحياة العامة ومن التعليم في أفغانستان، حيث يجري تفكيك إنجازات ضخمة؛ تعاني النساء والأطفال من الحروب التي لا تنتهي في اليمن وسوريا. وتتعرض المرأة للاعتداء الجنسي في تيغراي وجنوب السودان؛ وتُهجر النساء قسرا في أوكرانيا وميانمار؛ وتُسجن النساء بسبب نشاطهن في بيلاروس والسودان.

إن تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين وضمانات حقوق الإنسان للمرأة في البيئات الهشة يمكن أن يساعد على تحويل الحلقات المفرغة إلى حلقات حميدة من خلال منع نشوب النزاع وضمان السلام مع الشمول ومن خلال التنمية. ويجب أن يكون للمرأة مكانها على كل طاولة في عمليات صنع القرار، سواء كانت عمليات السلام، أو أنشطة بناء السلام، أو التعافي الاقتصادي والتعافي من الجائحة، أو المشاريع التجارية، أو العمليات الديمقراطية. كيف يمكننا الاستمرار في التفكير في أن إمكانات نصف سكان العالم لا تزال غير مستغلة، في حين أننا نعرف جيدا كم يمكن أن تجلب؟

إن إدماج المرأة ومشاركتها اقتصاديا في سياق منع نشوب النزاع والتعافي من الأزمات مسألة قلما استكشفت في المجلس. ونحن بحاجة إلى أن نبدأ في النظر في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من منظور أوسع ونحتاج إلى سبل جديدة ومبتكرة لتنفيذها بالكامل مع اتباع نهج يقوم على حقوق الإنسان.

وقد برز التمويل كمسألة أساسية للنهوض بهذه الخطة، في حين أنه يجب على جميع أصحاب المصلحة أن يضطلعوا بدورهم. ولسد الفجوات التمويلية وتعزيز الشمول المالي، لدي اقتراحان.

أولا، ينبغي أن نبني شراكات أقوى مع المؤسسات المالية الدولية، كما سمعنا من صندوق النقد الدولي هذا الصباح، والقطاع الخاص. الشراكات لها أهمية حاسمة لزيادة فرص حصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل على الخدمات المالية الجيدة، مثل الائتمان والادخار والتأمين ونظم الدفع من خلال تحسين التنظيم والتكنولوجيا ومحو الأمية المالية. وفي الوقت نفسه، يمكن للمؤسسات التي تقودها النساء والأعمال التجارية الصغيرة أن تؤدي دورا رئيسيا في تحسين المساواة والوصول.

ثانيا، ينبغي أن ندعم المنظمات غير الحكومية والجمعيات والشركات التي تناصر وضع سياسات وحلول برنامجية تمكن المرأة من المشاركة الاقتصادية في المناطق المتأثرة بالنزاع. ويلزم تبسيط فرص الحصول على التمويل، وتفكيك الحواجز الإدارية، وتدريب المنظمات غير الحكومية والمدافعات عن حقوق الإنسان وبناة السلام على كيفية التقدم بطلب للحصول على المنح. ويمكن للجهات الفاعلة على مستوى

القواعد الشعبية في كثير من الأحيان أن يكون لها تأثير كبير على أرض الواقع وأن يكون لها تأثير مضاعف، ولكن قدراتها على تلقي التمويل واستيعابه غالبا ما تكون محدودة. وهذا يحتاج إلى تغيير. وفي هذا الصدد، نرحب بعمل صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، الذي صرف بالفعل مئات الأموال للمنظمات النسائية الصغيرة.

(تكلم بالفرنسية)

وأود إن أتكلم بإيجاز عن الحالة في بلدي.

لقد أحرزت ألبانيا تقدما كبيرا في تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات. ويصنف التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠٢١ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ألبانيا في المرتبة الخامسة والعشرين من بين ١٥٦ بلدا، ويسلط الضوء على التقدم الكبير المحرز في مجال التمكين السياسي والمشاركة والفرص الاقتصادية. ومن أكثر السياسات التي نفخر بها إدماج المنظور الجنساني في جميع مراحل الميزنة العامة على الصعيدين المركزي والمحلي، مما يجعل ألبانيا أول بلد في المنطقة يدرج الميزنة الجنسانية كأداة لتعزيز التمويل التحويلي من أجل تحقيق المساواة للمرأة وتمكينها. وألبانيا مستعدة لتشاطر خبرتها.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وبالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي، بدأنا بتنفيذ مشروع كبير بقيمة ٥١ مليون يورو، يهدف إلى دعم وتعزيز نمو أكثر شمولا وإنصافا من خلال معالجة العوامل التي تحرم المرأة من فرص اقتصادية مساوية للفرص المتاحة للرجل.

ولا يزال التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة يشكل تحديا رئيسيا للتنمية الاقتصادية في أي بلد.

ويكفي أن نذكر بأن محدودية فرص وصول المرأة إلى سوق العمل تؤدي إلى خسارة ما بين ٢٠ و ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، حسب البلد.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن الوقت قد حان أخيراً لتجاوز الأقوال والالتزامات. فلم يعد بوسعنا أن نضيع الوقت في تحقيق إمكانات المرأة بوصفها عنصراً فاعلاً في السلام والرخاء. إن تحقيق الأمن وبناء السلام والتنمية الاقتصادية والتقدم للجميع قد باتت على المحك.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بكم، سيدتي الرئيسة، وأشكركم على ترؤس المناقشة المفتوحة اليوم. كما أشكر المديرة التنفيذية سيما بحوث والمديرة العامة كريستالينا جورجييفا والسيدة موسوكورو كوليبالي على إحاطاتهن.

وتشيد الصين بمبادرة الإمارات العربية المتحدة لتركيز جلسة اليوم على إدماج المرأة ومشاركتها اقتصادياً. فالتمكين الاقتصادي للمرأة جزء مهم من إعلان ومنهاج عمل بيجين، وهو شرط لا غنى عنه لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وضمان أساسي للتقدم المطرد والمستدام للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولا يتطلب التمكين الاقتصادي للمرأة التزاماً سياسياً فحسب، بل يتطلب أيضاً اتخاذ إجراءات ملموسة.

وفي جنوب السودان الذي مزقته الحرب، يقع عبء إعالة الأسرة بشكل غير متناسب على عاتق النساء. ففي منطقة واو غرب بحر الغزال، انتقلت مهارات النسيج التقليدية لصناعة الحرف اليدوية من جيل إلى جيل. ومع ذلك، فإن العديد من النساء المحليات يعوقهن نقص معدات الخياطة. وفي الشهر الماضي، تبرعت السفارة الصينية في جنوب السودان بـ ١٠٠ آلة خياطة للمجتمع المحلي. وتخيط النساء الأفضل تجهيزاً في واو الآن بلا كلل، على أمل أن يؤمّن عملهن الشاق الطعام على الطاولة، ويدفع الرسوم الدراسية لأطفالهن، ويكسب مستقبلاً مشرقاً للبلاد.

وفي عام ٢٠١٧، تلقت نيبياهو بيرتيلدي، وهي امرأة من رواندا، تدريباً في الصين على تقنية جونكاو، أو عشب الفطريات، وهي طريقة للإنتاج الدائري تشمل النباتات والحيوانات والفطر. وبعد عودتها إلى رواندا، بدأت مشروعها الخاص للجونكاو وخلقت أكثر من ٣٠ وظيفة. وعلاوة على ذلك، نظمت أيضاً دورات تدريبية على الجونكاو لعشرات الآلاف من المزارعين، معظمهم من النساء، بمن فيهم الأمهات العازبات، مما ساعد على انتشال المزيد من سكان المجتمع المحلي من براثن الفقر.

وفي كينيا، كانت امرأة شابة تدعى كونسيليا أويري واحدة من أوائل سائقات القاطرات في خط السكة الحديدية العادي مومباسا – نيروبي. وتتمتع كونسيليا بمكانة المشاهير بين الكينيين بما لديها من سجل قيادة منفردة آمنة لمسافة تزيد على ٠٠٠ ١٤٠ كيلومتر. وهي شاهدة على الكيفية التي منحت بها هذه السكة الحديدية، التي أنشأتها الصين، الشباب مثلها لا الوظائف وحسب ولكن أيضاً فرصاً لتعلم المهارات. وهي فخورة بالقيام بدورها في تحديث قطاع النقل في كينيا.

وقد أظهرت لنا قصص كونسيليا ونيبياهو والنساء في واو حكمة المرأة وإمكاناتها، فضلاً عن الأثر التحويلي للتمكين الاقتصادي على النساء وأسرهن، فضلاً عن مجتمعاتهن المحلية. كما أنها أظهرت الآفاق الهائلة لمشاركة المرأة في السلام والتنمية في جميع البلدان.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نعترف بأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) المستمرة والاضطرابات الإقليمية المتزايدة تهدد بانتكاس الالتزام والاستثمار الحاليين في مسائل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكاسب التمكين الاقتصادي للمرأة معرضة لخطر التراجع، وتواجه المرأة في مناطق النزاع تحديات أكبر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده وأن ينسّق عمله من أجل بثّ زخم جديد في القضية العالمية لتنمية المرأة.

أولاً، ينبغي أن نستثمر أكثر في التنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد بنشاط في إعادة إعمار مناطق النزاع، ولا سيما البنى التحتية الهامة التي هي حيوية للاقتصاد الوطني وسبل عيش الناس، مثل الطرق والجسور والمياه والكهرباء، بغية تعزيز الأساس المادي لتنمية المرأة. وهناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار المخصص في صحة النساء والفتيات وتعليمهن وتدريبهن بغية تمكين المرأة من المشاركة الاقتصادية وزيادة فرص عملها وانتشالها من براثن الفقر.

كما ينبغي لنا أن نساعد النساء في التغلب على التحديات المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا وأن نزيد توفير اللقاحات بتكلفة ميسورة في مناطق النزاع ونحمي حقوق النساء في الحياة والصحة.

ثانياً، نحن بحاجة إلى بناء الشراكات. وينبغي إدماج التمكين الاقتصادي للمرأة في الإطار العام للتعاون الإنمائي الدولي من خلال تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وينبغي أن نعزز تدفق المواهب والأموال والتكنولوجيا إلى البلدان النامية وإلى المجالات التي تسهم في تنمية المرأة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للقطاع الخاص أن يؤدي دوراً أكبر من أجل إيجاد المزيد من الفرص للمشاركة الاقتصادية للمرأة.

وينبغي لصندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات ذات الصلة، عند الاقتضاء، أن تضخ السيولة في البلدان النامية، بما فيها الدول في مرحلة ما بعد النزاع، وأن تشجع البلدان الأعضاء على أن توجه طوعاً حصة من حقوق السحب الخاصة المخصصة لها إلى الدول الهشة بغية المساعدة على استقرار اقتصادات البلدان المتلقية وتحسين سبل عيش الفئات ذات الأولوية، مثل النساء.

وفي أيلول/سبتمبر من العام الماضي، وخلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، اقترح الرئيس شي جينبينغ مبادرة للتنمية العالمية تسعى إلى التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق تنمية عالمية أقوى وأكثر مراعاة للبيئة وأكثر صحة (انظر A/76/PV.3، المرفق السادس). ونحن واثقون بأن هذه المبادرة ستشكل رافداً رئيسياً لتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة.

ثالثاً، ينبغي أن نرفع دور الأمم المتحدة إلى أقصى حد. وينبغي أن تظل التنمية مجالاً ذا أولوية للأمم المتحدة. ويجب علينا سد الفجوة الإنمائية التي تواجهها المرأة في مناطق النزاع وجعل الأهداف والغايات المتعلقة بالمرأة فوزاً مبكراً لخطة عام ٢٠٣٠. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرهما من الوكالات أن تركز على دعم التمكين الاقتصادي للمرأة، وأن تزيد استثماراتها في المسائل التي طال أمدها، مثل القضاء على الفقر بالنسبة للمرأة، وأن تحدث فرقاً في التصدي للتحديات الجديدة، مثل الفجوة الرقمية بين الجنسين. وعند مناقشة قضايا المرأة والسلام والأمن، ينبغي لمجلس

الأمن أن يوازن بين المجالات الأربعة للوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة والإنعاش وأن يعالج النقص المزمن في الاستثمار في إعادة الإعمار والانتعاش.

ومنذ برهة، ذكر بعض الزملاء الحالة الراهنة للمرأة الأوكرانية. إننا ندعم الأمم المتحدة في تسريع وتنسيق العمليات الإنسانية لكفالة سلامة حياة وممتلكات المدنيين الأوكرانيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وتلبية احتياجاتهم الأساسية وإبقاء الممرات الإنسانية مفتوحة بأمان. وندعو أيضاً إلى زيادة تكثيف الجهود الدبلوماسية بغية وضع حد مبكر للنزاع.

إن اليوم هو اليوم الدولي للمرأة. ومن الأهمية بمكان أن يعقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن في هذا اليوم. وأود أن أعرب عن أطيب تمنياتي لجميع الزميلات الحاضرات هنا اليوم ولجميع النساء في أسرة الأمم المتحدة. وأتمنى لهن مناسبة سعيدة. وأود أن أذكر على وجه الخصوص أن جميع الدبلوماسيات في السلك الدبلوماسي للصين يتمتعن بقدرات عالية ومتفانيات تماماً في عملهن ونشيطات جداً. وأنا فخور بهن.

وأود الآن أن أترك الكلمة للسيدة غوي دان، وهي دبلوماسية شابة في البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة، لتكمل هذا البيان.

السيدة غوي دان (الصين) (*تكلمت بالصينية*): في الآونة الأخيرة، كانت هناك عبارة شائعة على وسائل التواصل الاجتماعي الصينية، تقول إنه يمكن للمرء دائماً الاعتماد على النساء الصينيات. وكانت تلك العبارة على سبيل الإشادة بمنتخب الصين الوطني لكرة القدم للسيدات، الذي فاز بكأس الأمم الآسيوية لكرة القدم في شباط/فبراير الماضي. وعلاوة على ذلك، فإنها تصف دور المرأة الصينية، التي ترفع نصف السماء. في الواقع، في الصين اليوم، أصبح عدد متزايد باطراد من النساء بطلات في قطاعاتهن.

فعلى الخط الأمامي لمكافحة الجائحة، نعمل في المجال الطبي ونحمي حياة الناس وصحتهم. وفي مكافحة الفقر، نحن قوة رائدة تسهم بقدرة المرأة في القضاء التاريخي على الفقر المدقع وتحقيق التنمية المستدامة في الصين. ونحن أيضا نشطات في الحياة السياسية. والمشاركة النشطة للنساء من جميع الأعراق في المداولات السياسية هي إحدى أكثر السمات إثارة للإعجاب في الدورات السنوية للمجلس الوطني لنواب الشعب والمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني.

وفي الوقت نفسه، تدعم الصين النساء من جميع البلدان في مسيرتهن نحو مستقبل أفضل. وقد رفعت النساء شعلة الألعاب الأولمبية الشتوية التي اختتمت في بيجين للتو. وكانت دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بيجين لعام ٢٠٢٢ أكثر الدورات مساواة بين الجنسين في التاريخ.

ونحن مكلفات بالمهمة النبيلة المتمثلة في صون السلام العالمي. وتخدم أكثر من ١ ٠٠٠ من حفظة السلام الصينيات ضمن ذوي الخوذ الزرقاء ويجلبن الأمل للناس في مناطق النزاع. وبينما أتكلم، نحن نستكشف الكون، إذ إن وانغ يابينغ، وهي رائدة فضاء صينية، تدور حول الأرض وتحقق حلم مئات الملايين من النساء. أما بالنسبة لي ولزملائي، فسنواصل الإسهام بأصواتنا وحكمتنا ومقترحاتنا هنا في الأمم المتحدة. وفي سبيل القضية الكبرى المتمثلة في تعزيز السلام والتنمية البشريين، يمكن للمجلس دائما أن يعول على المرأة الصينية والصين.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن امتناننا لرئاسة الإمارات العربية المتحدة لمجلس الأمن ولكم شخصيا، سيدتي الوزيرة، على تنظيم مناقشة اليوم. وقد استمعنا باهتمام إلى البيانات التي أدلت بها السيدة سيما بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة كريستالينا جورجييفا، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي؛ والسيدة موسوكورو كوليبالي.

ونشدد على أهمية مناقشة دور المرأة في التعاون الاجتماعي والاقتصادي بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر بناء السلام. وللأسف، فقد تم في أحيان كثيرة إغفال مجال التعاون هذا بشكل غير مبرر ووُضع في مرتبة ثانوية. ويدعو الاتحاد الروسي إلى اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول.

وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير لتعزيز الإمكانات الاقتصادية للمرأة وتهيئة الظروف اللازمة لتطوير مباشرة المرأة للأعمال الحرة وزيادة فرص وصولها إلى الأسواق وحصولها على الموارد المالية والمادية والتكنولوجيات الحديثة والملكية الفكرية.

ويجب أن تكون أهم مجالات التعاون الدولي هي التغلب على الفقر وتنمية المرأة وزيادة فرص حصولها على التعليم والعمل اللائق. إن ممارسة فرض تدابير قسرية انفرادية ضد الدول أمر غير مقبول على الإطلاق. ومن الواضح أن هذه الإجراءات تؤثر في المقام الأول على مصالح المرأة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. ويجب أن تكون تلك المسائل محور اهتمام مجلس الأمن ولجنة بناء السلام وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة في التنفيذ المتسق للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ويأتي الاحتفال باليوم الدولي للمرأة في هذا العام في ٨ آذار/مارس في ظل الأحداث المحورية الدائرة على الساحة العالمية. وعلى مدى ثماني سنوات، ظل ما يسمى بالعالم الغربي غير مبال بقتل النساء والأطفال في دونيتسك ولوهانسك على يد الطغمة الحاكمة في كييف واضطهادهم من قبل المتطرفين الأوكرانيين والنازيين الجدد في الأجزاء الشرقية والجنوبية الشرقية من أوكرانيا. وقد غض الطرف بخجل حتى لا يلاحظ السياسة الأوكرانية المتمثلة في محو اللغة والثقافة الروسيتين تماما والمواطنين الأوكرانيين المولودين في روسيا.

ولسبب ما، لم يبد أي منهم استياءه أو حتى تكلم بتصنّع رصين عندما جرى إحراق النساء والمراهقين أحياء في مبنى النقابات في أوديسا وسط التصفيق والهتافات التي بُثت بشكل مباشر على القنوات التلفزيونية الأوكرانية. وطوال ثماني سنوات كاملة، أظهروا لامبالاتهم المطلقة وانفصالهم التام فيما كانت المدن والبلدات في دونباس تتعرض للقصف بالطائرات والمدفعية وقاذفات الصواريخ المتعددة، في حين تم فرض حصار كامل.

لقد أفلت نظام كييف من عواقب أفعاله، لكن ذلك لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية. وستتم إعادة السلام إلى أوكرانيا من أجل النساء والأطفال والأسر.

مضى أكثر من ٢٠ عاما على اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتكتسي المبادئ المفاهيمية لتلك الوثيقة، التي تستند إلى الركائز الأربع المتمثلة في الوقاية والحماية والمشاركة وتعزيز السلام في حالات النزاع المسلح، أهمية اليوم أكثر من أي وقت مضى. وهدفنا ليس التراجع عن المكاسب المشتركة التي تحققت في قضايا المرأة أو التقليل من أهمية التعاون السياسي القيّم بشأن هذا البند من جدول الأعمال بخوض معارك سياسية حامية الوطيس. لقد كانت روسيا، ولا تزال، على استعداد للتعاون.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وزيرة التغير المناخي والبيئة في الإمارات العربية المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. وفي الواقع، إنها تتماشى مع التزاماتنا المشتركة بجعل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية خلال رئاساتنا للمجلس. وفي هذا اليوم الدولي للمرأة، اسمحوا لي أن أعرب عن شكرنا ودعمنا الكامل للعدد الكبير من بناة السلام من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي يواصلن الكفاح من أجل حقوق المرأة في النزاعات والأزمات. وأود أيضا أن أشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمديرة العامة لصندوق النقد الدولي والسيدة موسوكورو كوليبالي على توفير سياقات مهمة لمناقشتنا اليوم.

يمكن أن يكون تنفيذ ركيزة الإغاثة والإنعاش في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تحويليا وأن يساعد على الربط بين أهدافنا من أجل السلام والمساواة بين الجنسين. وتتطلب كفالة الحقوق الاقتصادية للمرأة مشاركتها في عمليات وآليات ومؤسسات صنع القرار، بما في ذلك العمليات الاقتصادية والمالية، والوصول إلى الموارد والتحكم فيها على قدم المساواة مع الرجل.

وبالنسبة لبلد يمر بأزمة أو في حالة نزاع، يمكن أن يكون ضمان الحقوق الاقتصادية للمرأة وسيلة لتحقيق التنمية والاستقرار والسلام الطويل الأجل. ومع ذلك، غالبا ما تواجه المرأة في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات أشد أشكال الاستبعاد الاقتصادي، وكذلك حيثما تشتد الحاجة إلى مشاركتها. وقد رأينا ذلك بوضوح، على سبيل المثال، في أفغانستان.

وتواجه المرأة تحديات فريدة ومتعددة الجوانب في مجال الإدماج الاقتصادي والتمتع بالحقوق أثناء النزاع والانتعاش بعد انتهاء النزاع. ووفقا لأحدث إصدار من المؤشر العالمي للمرأة والسلام والأمن، تواجه النساء والفتيات النازحات خطرا متزايدا من جميع أشكال العنف الجنساني والتهميش الاقتصادي، بما في ذلك العوائق التي تحول دون الوصول إلى الوظائف وفرص كسب العيش، الناجمة عن العوامل المتداخلة التي تؤثر على حقوقهن وقيامهن بدورهن. وكان الزواج القسري والمبكر وانعدام الهوية القانونية من بين أكبر العوامل المساهمة في الفقر في الأسر المعيشية التي تعيلها النازحات. وهذا يؤدي إلى حلقة سلبية دائمة، مما يؤكد أكثر الحاجة إلى النظر في جميع الجهود من منظور جنساني.

ويساورنا قلق عميق إزاء الآثار الخاصة للعدوان الروسي في أوكرانيا على النساء والفتيات الأوكرانيات.

واسمحوا لي أن أطلعكم على بعض الأفكار بشأن الأسئلة التوجيهية لهذه المناقشة.

أولا، يمكن للنزاعات والأزمات أن تعطل المعايير التقليدية وأن تتيح فرصا للمرأة. ولا بد من أن تنعكس هذه الفرص في الأحكام الجنسانية في اتفاقات السلام والإصلاحات والتشريعات الجديدة. وهذا هو السبب أيضا في أن إجراء مشاورات واسعة النطاق وشاملة مع مجموعة متنوعة من النساء هو أمر حيوي لصياغة وتنفيذ برامج بناء السلام والتسريح وإعادة الإدماج والإنعاش والبرامج الاقتصادية على الصعيدين الوطني والمجتمعي.

ثانيا، تظل المشاركة أمر أساسي. مجلس الأمن، وكل وجود للأمم المتحدة في الميدان، بما في ذلك عمليات الأمم المتحدة للسلام، والدول الأعضاء ينبغي لها أن تصر على أن يكون للمرأة تأثير مباشر على القرارات التي تمس حياتها ومستقبلها. ويجب حماية احتياجاتها وحقوقها الاقتصادية. ويشمل ذلك تقديم المساعدة الإنسانية وجهود الإنعاش، فضلا عن القرارات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية والميزنة المراعيتين للمنظور الجنساني.

ثالثا، تتيح الشراكات مع القطاع الخاص فرصا غير مستغلة استغلالا كافيا. فالقطاع الخاص يوفر فرص العمل، بما في ذلك في اقتصادات الحروب والأزمات، ويمكنه تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة. إنه شريك حيوي لسد الفجوة الرقمية وتقديم حلول مبتكرة للمشاكل المعقدة، مثل حلول الدفع، أو معالجة الافتقار إلى الطاقة، حيث توجد فرص وافرة لنُهُج مفضية إلى التحول في القضايا الجنسانية.

إن النزاعات والأزمات لا تقلل من الحاجة إلى التركيز على مشاركة المرأة وحقوقها، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية؛ بل على العكس تماما، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية مرتبطة ارتباطا لا ينفصم. إن الإدماج يتطلب الإبداع والالتزام الراسخ على حد سواء، ونحن على استعداد للعمل على نطاق واسع مع جميع الشركاء لتنفيذ جميع ركائز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح فرصة لتبادل الآراء ووجهات النظر بشأن النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وخاصة في اليوم الذي نحتفل فيه باليوم الدولي للمرأة. كما نود الإعراب عن تقديرنا للسيدة سيما بحوث، والسيدة كريستالينا جورجييفا، والسيدة موسوكورو كوليبالي على إحاطاتهن.

وفي المناقشة المفتوحة بشأن حماية مشاركة المرأة في عمليات السلام (انظر S/PV.8949)، التي عُقدت تحت الرئاسة النرويجية في كانون الثاني/يناير، أشارت غانا إلى أن النساء المشاركات في جهود بناء السلام هن المحرك للتغيير الإيجابي الذي نرغب فيه جميعا، ولذلك يستحقن الحماية من مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره والدول الأعضاء التي ينتمين إليها. واليوم، بوصفنا جهاز الأمم المتحدة الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن العالميين، نحن مدعوون إلى تبادل الآراء بشأن الكيفية التي يمكن بها حماية النساء اللاتي يدعمن بشكل ممتاز جدا عمل السلام في المجتمعات المحلية في كل مكان، لا من الأعمال الانتقامية والأذى فحسب، بل أيضا من

الاستبعاد والتهميش الاقتصاديين اللذين غالبا ما يعيقان قدرتهن على أن يكن أطرافا تعمل بفعالية كاملة من أجل السلام.

إن الاستبعاد الاقتصادي للمرأة يضع قيودا شديدة على قدرتها على المشاركة بفعالية في مبادرات السلام والأمن لأن العقبات المؤسسية والاجتماعية والثقافية التي لا تزال المرأة تواجهها تعزز تهميشها. في حالات النزاع وبيئات ما بعد النزاع تشتد التهديدات التي تواجه التمكين الاقتصادي المجدي للمرأة وتصبح مستعصية تقريبا على الحل. ولذلك من الضروري أن نركز إجراءات السياسة العامة على عكس هذا الاتجاه، لأنه سيؤدي في نهاية المطاف إلى قدرة المرأة على الإسهام المجدي في النهوض بمجتمعاتها المحلية وتقدمها واستقرارها وتعزيز أدوارها وقدراتها القيادية في جهود بناء السلام.

وبعد عقدين من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١)، فإن الخطة الجماعية لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات السلام والأمن تتطلب زخما متجددا وتصميما معززا من جانب جميع أصحاب المصلحة.

ويسر غانا وجود مبادرات متعددة الجنسيات ومن أصحاب مصلحة متعددين، مثل ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، الذي يسعى، في جملة أمور، إلى ضمان الأمن الاقتصادي للمرأة، فضلا عن تعزيز أدوارها القيادية في مختلف قطاعات السلام والأمن والقطاعات الإنسانية. إن وجود هذه المنابر الشاملة والواسعة النطاق يبشر بالخير بشكل كبير لتعزيز المشاركة النشطة للحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص والشركات الدولية في التمكين الاقتصادي للمرأة في بناء السلام. فلا غنى عن هذه الشراكات في تحقيق الإدماج الاقتصادي للمرأة في مختلف جوانب بناء السلام.

وآليات التمويل المتعددة الأطراف، مثل صندوق بناء السلام الذي أنشأه الأمين العام وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، اللذين يواصلان تكريس أجزاء كبيرة من الاستثمارات للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم، هي بعض الأمثلة على الخطوات التي سنحققها حين يقوم جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بمضافرة مواردهم وجهودهم من أجل الصالح العام.

وقد كفلت منظمات، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إدماج جوانب بالغة الأهمية من هذه الخطة في أهدافها الاستراتيجية. على سبيل المثال، تعد خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ورؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام ٢٠٥٠ مثالين على الأهداف الإقليمية ودون الإقليمية الطويلة الأجل التي حددت بحق الحاجة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مجالات العمل العام، وبالتالي فإنهما يتطلبان دعم المجتمع الدولي من أجل تنفيذ سلس لهما.

وفي معرض تناول غانا بشكل أكثر تحديدا لما تركز عليه مناقشة اليوم المفتوحة، فإنها ستطرح النقاط الأربع التالية بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء أن تكفل تعاونا وتنسيقا أكثر منهجية وموجهين نحو الإدماج الاقتصادي للمرأة بوصفه مفتاحا للسلام المستدام.

بادئ ذي بدء، ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز دعمه لمنابر مثل ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، الذي يجمع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وجماعات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة وقيادتها. وينبغي لمجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها تسخير هذه الشراكات كوسيلة لتعزيز مشاركة القطاعين العام والخاص في تمويل إحلال السلام والإنعاش بعد انتهاء النزاع. فلدى القطاع الخاص القدرة على الاضطلاع بدور أكبر ومفيد في بناء السلام من خلال تقديم الدعم اللوجستي والمساعدة المالية والخصومات والدعم المجاني للنساء بناة السلام كجزء من المسؤوليات الاجتماعية للشركات.

ثانيا، تجدر الإشارة إلى أن تقرير الأمين العام لعام ٢٠٢١ عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827) قد دعا إلى التخفيض العاجل للإنفاق العسكري وزيادة الاستثمار في برامج بناء السلام والتعليم والصحة وغيرها من البرامج. ومن شأن إجراء تعديل لخفض إجمالي الإنفاق العسكري العالمي أن يؤدي في نهاية المطاف إلى توجيه

الأموال التي تشتد الحاجة إليها إلى مبادرات تعود بالنفع على قضية المرأة والسلام والأمن. ومما يؤسف له أن الحالة العالمية الراهنة من المرجح أن تؤدي إلى زيادة البلدان لإنفاقها الدفاعي، مع ما يترتب على ذلك من أثر سلبي على هذا الهدف. ولذلك يجب أن نلتزم من جديد بهذا الهدف، لا سيما في أماكن أخرى عديدة من العالم التي من شأن هذه المساهمة أن تحدث فيها فرقا إيجابيا.

وعلى الصعيد الوطني أيضا، يتعين على الحكومات أن تضع وتنفذ سياسات تزيد من تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وأن تواصل توفير إطار واضح لمعالجة التفاوتات المتجذرة بشدة في مجتمعاتها. ومن الضروري للغاية وضع هذه السياسات الجنسانية الوطنية، مسترشدة بمدخلات من أصحاب المصلحة الرئيسيين وبمشاركة الوكالات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء، والشركاء الإنمائيين، والسلطات التقليدية، ووسائل الإعلام.

وأخيرا، إن التعاون الثنائي الفعال، فضلا عن التعاون بين المنظمات الإقليمية بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، أمر حاسم للتعجيل بالتمكين الاقتصادي للمرأة في مجال السلام والأمن. وكجزء من جهودها في مجال التعاون الإنمائي ينبغي للبلدان والمؤسسات التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية ولديها قدرات مالية وتقنية كافية أن تعزز الشراكات مع نظيراتها الأقل حظا، وبخاصة من خلال التمويل وتوفير الدعم التقني لمبادرات تمكين المرأة.

ويكتسي ذلك أهمية خاصة في المناطق التي تواجه تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف، مثل منطقة الساحل ومنطقة غرب أفريقيا الساحلية، حيث يعدُّ التمكين الاقتصادي للمرأة أمرا أساسيا للغاية لبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود ومنع تغذية نزعة التطرف والتجنيد.

وإذا كانت المرأة قادرة على تحقيق الكثير بموارد ضئيلة أو معدومة، يمكننا أن نتخيل ما ستفعله إذا توفر لها المزيد. ولذلك تتطلب كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في بناء السلام تعزيز الشراكات والجهود الجماعية والنهج الاستراتيجية الرامية إلى تمكينها اقتصاديا. وكما ذكرت ممثلة غانا ذات مرة في المجلس، فإننا مدينون للنساء المشاركات في استتباب السلام والأمن في جميع أنحاء العالم بتحويل الشعارات الرنانة إلى إجراءات ملموسة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين بعد انقضاء أربع دقائق حتى يختتموا ملاحظاتهم.

أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية في جمهورية ملديف.

السيد خليل (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الإمارات العربية المتحدة على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. وأود أيضا أن أشكر مقدمات الإحاطات على آرائهن القيّمة.

تخلف النزاعات عواقب وخيمة وشاملة على المجتمع بأسره. بيد أن المرأة، على وجه الخصوص، تفقد إمكانية الحصول على فرص العمل والموارد الطبيعية والحماية القانونية الأساسية، فضلا عن الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء والرعاية الصحية والتعليم. ولذلك نشعر بزخم قوى من التزام رئاسة الإمارات العربية المتحدة بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ومنذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اتخذ المجلس تسعة قرارات تجسد إحراز تقدم جماعي كبير في هذه المسألة. ومع ذلك، ينبغي ألا نشعر بالرضا عن أنفسنا. فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وتؤيد ملديف تماما فكرة أن إدماج المرأة ومشاركتها أمران أساسيان لجهودنا الرامية إلى بناء مجتمع سلمي مستدام. وعلاوة على ذلك، نسلم بأنه عندما تضرب النزاعات والكوارث وغيرها من الأزمات، فإن استجاباتنا في أعقابها مباشرة وأثناء عملية التعافي الطويل الأجل يجب أن تمضي قدما بطريقة تولي تركيزا واهتماما خاصا لحالة المرأة واحتياجاتها وإدماجها الكامل والمجدي في صنع القرار.

وفي بلد صغير مثل بلدنا، يمكن للكوارث الطبيعية أن تمحو عقودا من المكاسب الإنمائية في غمضة عين. وقد كان لأمواج تسونامي التي ضربت المحيط الهندي في عام ٢٠٠٤ آثار مدمرة على ملديف. وفي تلك التجربة المروعة، أدركنا أن النساء كن في الخطوط الأمامية، وكثيرا ما تحملن العبء الأكبر في الفترة التي تلتها. وعلى الرغم من أن بعض الظواهر المناخية البالغة الشدة لا يمكن التنبؤ بها، فإننا نعلم أن تغير المناخ سيستمر في زيادة مخاطر تعرضنا للعواصف والفيضانات وانعدام الأمن المائي والغذائي. وتنشئ تلك الحالات بيئات تُهمش فيها المرأة، بل وبيئات يمكن أن يتفاقم فيها الإرهاب وغيره من الأخطار التي تهدد الأمن.

ولذلك ما فتئت ملديف وغيرها من الجزر الصغيرة تدق ناقوس الخطر بشأن كون التصدي لتغير المناخ أمر أساسي في بناء مجتمع سلمي. وقد أصاب الأمين العام غوتيريش في العام الماضي في قوله إن تغير المناخ عامل يفاقم عدم الاستقرار والنزاع والإرهاب. وعليه، يجب أن نتخذ إجراءات عاجلة للتصدي لذلك العامل المضاعف للخطر والمحرك للنزاعات.

ولا يتوقف الأمر على التركيز بشكل أفضل على المرأة في حالات النزاع، بل في جميع المجالات. وعلى مدى العامين الماضيين، فاقمت جائحة مرض فيروس كورونا وغيرها من الأزمات الإنسانية الفجوات القائمة بين الجنسين، وكثيرا ما أدت إلى تداعي ما أحرز من تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. ومن الجلي أن النساء قد تحملن العبء الأكبر من التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة. واستجابة لذلك، قدمت ملديف إعانات تضامن للعمال الذين فقدوا وظائفهم، مع التركيز بوجه خاص على النساء اللائي يعملن في القطاع غير النظامي ولا يمتلكن عقود عمل رسمية. ومع ذلك، نعلم أنه هناك المزيد مما يمكن فعله.

وإذ نخرج مما يبدو أسوأ مراحل الجائحة، يمكننا إعادة تصميم سياسات الإنعاش لدينا لتعزيز الشمول الجنساني. وينبغي أن نعمل على تعزيز الشراكات مع الجهات المعنية المحلية على جميع المستويات، ولا سيما الجماعات النسائية، من أجل تعيين التحديات التي تواجهها النساء على أرض الواقع وأسبابها الكامنة وفهمها بشكل أفضل. وينبغي لنا أيضا أن نعمل على إيجاد سبل لتحسين إدماج الشركاء الدوليين والشركاء من القطاعين العام والخاص في تلك السياقات المختلفة بغية وضع الأساس لتحقيق السلام والأمن الدائمين. وتشمل بعض المجالات التي نرى أن الشراكات يمكن أن تكون مفيدة فيها جمع البيانات في الوقت المناسب وبشكل محكم عن المشاركة الاقتصادية للمرأة في حالات النزاع. وسيساعدنا ذلك في فهم التحديات التي تواجهها المرأة فهما أفضل.

ولكفالة استجابة الإجراءات المتخذة في الميدان لاحتياجات المرأة، نحتاج إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في الأدوار القيادية. فبدون تمثيل كاف للمرأة في عمليات صنع القرار، فإننا نخاطر بوضع قوانين وسياسات وميزانيات واستجابات للنزاعات لا تستجيب بشكل كاف لاحتياجات ما يقرب من نصف سكان العالم. وتبين الأبحاث، وتؤكد تجربتنا المباشرة أيضا، أن أصوات النساء في صنع القرار السياسي والمجتمعات المحلية والبرلمانات ومفاوضات السلام ضرورية لدعم واستدامة المجتمعات المزدهرة والسلمية.

وما دامت ملديف ملتزمة بتعزيز تمكين المرأة. وتولي إدارة الرئيس صليح أهمية كبيرة لتقلد المرأة مناصب صنع القرار والمناصب التنفيذية. وقد اتخذنا إجراءات لتحقيق تلك الغاية من خلال اعتماد تشريع يخصص ٣٣ في المائة من المقاعد للنساء في انتخابات المجالس المحلية. وتشغل النساء ثلث المناصب الوزارية في الحكومة الحالية. ولأول مرة، لدينا قاضيات في المحكمة العليا وقيادة نسائية لكل من مفوضية الجهاز القضائي ولجنة حقوق الإنسان. وفي سابقة تاريخية، انتخبنا في نيسان/أبريل من العام الماضي نساء لثلث مقاعد المجالس المحلية. وستعزز تلك التغييرات أصوات النساء في عملية صنع القرار وتساعدنا على كفالة وضع سياسات حكومية أكثر استجابة وشمولا للجميع.

ونؤمن بأن تمكين المرأة يمكّن المجتمع. والمشاركة الكاملة والمجدية للمرأة في جميع جوانب صنع القرار وتنفيذه هي السبيل الوحيد

لكفالة بناء مجتمع سلمي مستدام والنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): أود بداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وجميع السيدات الحاضرات بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الإمارات العربية المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال الشراكات.

وأشكر أيضا السيدة سيما بحوث، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطتها. والشكر موصول لكافة مقدمات الإحاطات.

وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وتحت الرئاسة المصرية للجنة بناء السلام، عُقد اجتماع على مستوى السفراء من أجل مناقشة دور المرأة في بناء السلام. وشهد الاجتماع مناقشات قيمة حول الدور الريادي للمرأة في بناء السلام وجهود تحقيق السلام المستدام. وهو دور يناهض حمل السلاح لحل الأزمات؛ ويشجع تماسك الأسرة؛ ويدفع بديمومة الحياة ذاتها. لقد علمنا التاريخ جميعا درسا بأنه ليس هناك رهان أنجح من الرهان على المرأة كصانعة للسلام وعامل استقرار مجتمعي وعامل دفع للتنمية وتحقيق الرخاء.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أيضا عقد المجلس، وتحت الرئاسة المصرية، جلسات مفتوحة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن. ولنا في أفريقيا نجاحات عديدة حول دفع النساء كوسيطات وصانعات للسلام مثل شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة انطلاقا من دورهن الحيوي لإعلاء قيمة النماء والحياة ونبذ الحرب والنزاع وإعلاء قيمة التعايش.

تعمل مصر حاليا على إعداد أول خطة عمل وطنية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. حيث تعمل مصر على كفالة توفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الخطط، وتؤكد في هذا الصدد أن الملكية والأولويات الوطنية هي أساس نجاح تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

كما يستمر منتدى أسوان للسلم والتنمية المستدامين في توفير منصة هامة للحوار بين العديد من الشركاء بشأن مشاركة النساء في جهود صنع وبناء السلام، حيث يحرص المنتدى على تناول التحديات والفرص ذات الصلة بمشاركة النساء، فضلا عن الخروج بتوصيات عملية وذات جوهر عن كيفية تعزيز إسهامات النساء الأفريقيات في عمليات بناء السلام.

وفي إطار متابعة تنفيذ استنتاجات منتدى أسوان، قام مركز القاهرة لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام بتنظيم جلسات حوار بالتعاون مع الشركاء الدوليين والوطنيين لمناقشة تعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال الوضع الجديد الذي فرضته الجائحة من خلال الدور القيادي للمرأة في منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام.

وختاما، تؤكد مصر استمرارها في العمل على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتشدد في هذا السياق على عدم اعتدادها بأية مخرجات غير توافقية تمت خارج الإطار الأممي ومن دون ولاية من هيئات الأمم المتحدة الرئيسية، وذلك إيمانا منها بضرورة الحفاظ على الطابع الحكومي للأمم المتحدة وإعلاء قيم التوافق والبناء على القواسم المشتركة لكل الدول الأعضاء.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بشكر الإمارات العربية المتحدة على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وتؤيد مالطة البيانين اللذين سيدلي بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وتود أن تدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية.

في البداية، نعرب عن تضامننا الكامل مع أوكرانيا وشعبها في هذه الأوقات الحالكة وندين الخسائر في الأرواح والمعاناة الإنسانية الناجمة

عن العدوان الروسي غير المبرر، الذي أيضا يعرض النساء والفتيات لخطر عنف جنسي وجنساني متزايد. وترحب مالطة بالإجراءات التي تتخذها المنظمات النسائية وغيرها من ممثلي المجتمع المدني دعما للجهود الإنسانية، وتكرر النداء الذي وجهته المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عمليات صنع القرار والاستجابات الإنسانية، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني.

وينبغي لليوم الدولي للمرأة ألا يكون يوما رمزيا: بل ينبغي أن يكون الطريقة التي نعيش بها. ويمكن للرجال والنساء أن يفعلوا أكثر بكثير للدفاع عن النساء من مجرد الاحتفال بهذا اليوم. وتؤمن مالطة إيمانا راسخا بأن إشراك المرأة في عمليات السلام والأمن يحقق نتائج أفضل. ووجود المرأة على طاولة السلام يعزز المساءلة عن التنفيذ. كما إن مشاركة المرأة تجعل السلام أكثر دواما وهي ضرورية لمعالجة الأثر غير المتناسب للنزاعات على النساء والفتيات بكل تنوعهن.

وكما هو واضح ليس فقط في أوكرانيا ولكن أيضا في أفغانستان وسورية وإثيوبيا وميانمار، فإن النساء غالبا ما يكن الأكثر تأثرا بالأزمات الناجمة عن النزاعات ويدفعن ثمنا أعلى للدمار، بما في ذلك أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة وزيادة التمييز بين الجنسين والعنف. ولا تزال المرأة مستبعدة إلى حد كبير من المشاركة في عمليات السلام على الرغم من الأدلة الدامغة على أن مشاركة المرأة في بناء السلام والوساطة على السواء تؤدي إلى سلام أكثر دواما وإيجابية.

وفي الوقت نفسه، تقر مالطة بالدور الحاسم الذي أدته المرأة وتؤديه في جهود الاستجابة لمرض فيروس كورونا وأهمية اتخاذ القرارات الشاملة للاستجابات المستدامة والفعالة، فضلا عن أثر الجائحة الاجتماعي والاقتصادي المتمايز على المرأة. وندعو في ذلك الصدد إلى زيادة التركيز على تزويد المرأة بالمهارات اللازمة للعمل بأجر والمشاركة بنشاط أكبر في مجتمعاتها. وبالمثل، فإن تعديل القوانين في المجتمعات التي لا تسمح بعد للمرأة بوراثة الأراضي وامتلاكها سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح.

وأخيرا، نشجع الجهود الرامية إلى تمكين المرأة من المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية في جميع جوانب عمليات السلام وتنفيذها. فتلك أولوية رئيسية لمالطة التي – بوصفها داعما لتعددية الأطراف الفعالة – تضع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في صميم شراكاتنا مع الشركاء المتعددي الأطراف والإقليميين.

لقد قُطِعَت خطوات هامة منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما زلنا نشدد على أن الركائز الأربع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ينبغي ألا تناقش بمعزل عن غيرها. وتعيد مالطة تأكيد أهمية دور النساء في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام وتشدد على أهمية مشاركتهن على قدم المساواة وانخراطهن الكامل في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر دولة الإمارات العربية المتحدة على عقد هذه المناقشة الوزارية الهامة، التي تتزامن مع اليوم العالمي للمرأة، في ٨ آذار/مارس. وأرحب بحضور السيدة المهيري، وزيرة تغير المناخ والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وإذ نحتفل باليوم الدولي للمرأة، أود أن أذكر بالدور الرئيسي والمساهمة الحاسمة التي تقدمها المرأة للسلام والأمن والاستقرار. فقد كانت المرأة بالفعل ولا تزال نواة مجتمعاتنا ولبها. وكفالة إدماجها ومشاركتها الكاملتين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا أمر حيوي. وفي الوقت نفسه، يجب أن نبني قدراتها القيادية. فتلك هي الطريقة التي سنضمن بها القدرة على الصمود والسلام الدائم.

إن مناقشة اليوم مناقشة حسنة التوقيت بحق، إذ نحتفل بعقد العمل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ظل ظروف صعبة بسبب مرض فيروس كورونا. وبينما نجد أنفسنا في منتصف ذلك العقد، فإننا نحتاج إلى تصحيح المسار عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وإحراز المزيد من التقدم. ونحن

بحاجة إلى حشد موارد كافية لكفالة المشاركة الاقتصادية الفعالة للمرأة وتمكينها. وينطوي القيام بذلك على ضمان إحراز تقدم متوازن بشأن الركائز الأربع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وكجزء من هذه الجهود، ما فتئت المملكة المغربية تدافع بقوة عن التمكين الاقتصادي للمرأة لضمان بذل جهود دائمة لبناء السلام، ولا سيما في أفريقيا.

ويعتقد المغرب أنه على الرغم من أن من الصحيح أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون تنمية ولا يمكن أن تكون هناك أي تنمية بدون سلام، فإن النساء، وهذا أمر يجب التشديد عليه، هن الصانعات الرئيسيات للسلام. ويؤمن المغرب إيمانا راسخا بقوة الشراكة لضمان التمويل الكافي والفعال لبناء السلام على الصعيد العالمي. ونشدد كذلك على ضرورة الاستفادة من جميع أدوات التعاون الدولي: فالتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، كلها أمور حيوية في ذلك الصدد.

وهدفنا هو تحقيق أوجه تآزر مربحة للجميع مع ضمان الاحترام الكامل في الوقت نفسه لمفهوم الملكية الوطنية. ولدينا شراكات مع القطاع الخاص والشباب والمجتمعات المدنية، التي تكفل بذل جهود دائمة لبناء السلام لأن هذه الجهود تسد ثغرات بالغة الأهمية وتعزز التعافي بعد انتهاء النزاع. وإسهام القطاع الخاص في بناء السلام أمر حيوي، لا سيما في أفريقيا. ففي أفريقيا، هناك شابات وشبان رواد أعمال نشطون، يعملون جنبا إلى جنب لتعزيز السلام وتقديم مساهمة دائمة في تحقيق الاستقرار في قارتهم. وتزداد أهمية ذلك الواقع من حيث أن الأعمال التجارية المحلية كثيرا ما تديرها النساء في عدة قطاعات حيوية تسهم في بناء السلام على أساس يومي.

وفي البلدان النامية، يولد القطاع الخاص أيضا ٩٠ في المائة من فرص العمل ويمول ٦٠ في المائة من جميع الاستثمارات ويوفر أكثر من ٨٠ في المائة من الإيرادات الحكومية، مما يدل على الدور المركزي للمرأة في الحياة الاقتصادية لمجتمعاتنا.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بثلاث ملاحظات. أولا، بعد مرور أكثر من ٢٠ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ينبغي إعداد تقرير مرحلي عن تنفيذه، مع إيلاء اهتمام خاص للمشهد الحالي لإدماج المرأة ومشاركتها اقتصاديا.

ثانيا، كجزء من هذا الاستعراض، ينبغي وضع علامات واضحة ودقيقة لتقييم الأسباب الجذرية للثغرات ورصد التقدم المحرز في سد الفجوة في الإدماج الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وينبغي أن تخضع هذه المسائل لمتابعة دورية في التقارير السنوية للأمين العام، التي يمكن أن تتضمن الآراء التي تتشاطرها الدول الأعضاء.

ثالثا، في السياق الحالي لتراجع مرض فيروس كورونا، سيكون من المناسب دراسة أفضل السبل لاستخدام مختلف مبادرات الأمم المتحدة القائمة للنهوض بالمرأة ومشاركتها الاقتصادية في حالات بناء السلام.

وأخيرا، تعتقد المملكة المغربية أن السياق العالمي الحالي جاهز إلى حد كبير لإحداث تغيير مهم، لا سيما من خلال الاستفادة من خطتنا المشتركة التي وضعها الأمين العام مؤخرا. والواقع أن القدرة على كفالة الإدماج الكامل للمرأة ومشاركتها الاقتصادية لإطلاق العنان لإمكاناتها الكاملة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام تهيئ بالضرورة، بل وأقول بشكل حتمي، الظروف المناسبة للصمود والسلام الدائم.

وأتقدم مرة أخرى بأحر التهاني إلى جميع نساء العالم بمناسبة يومهن العالمي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة بايرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): بينما نحتفل اليوم باليوم الدولي للمرأة، أدلي بهذا البيان بحزن عميق في قلبي، وأفكر في جميع النساء اللاتي يهربن اليوم، ويهددهن البرد والجوع والحرب والعنف، في أفغانستان أو أوكرانيا أو ميانمار أو في أي مكان آخر.

ومع ذلك، فإن المرأة طرف فاعل وقوة دافعة وصانعة سلام لا غنى عنها، وعلى الرغم من أنها تدفع ثمنا باهظا جدا، يجب ألا يقتصر دورها على أن تكون ضحيّة محتملة للنزاع. وفي عام ٢٠٠٩،

كان مجلس الأمن، في قراره ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ تحت رئاسة فييت نام، صاحب رؤية في التركيز للمرة الأولى بشكل حاسم على دور المرأة في إعادة الإعمار. ولا تزال المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في الإغاثة في حالات الطوارئ وإعادة الإعمار وبناء السلام أساسية حتى يومنا هذا.

ونشكر الإمارات العربية المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم ومقدمات الإحاطات على إسهاماتهن الثمينة جدا. وفي كثير من الأحيان في حياتي المهنية، أتيحت لي الفرصة لمقابلة رائدات الأعمال القادرات على مد الجسور بشكل مثير للإعجاب، في موزامبيق ومصر ونيبال وفي بلدي. وعندما سألتهن عن العقبة الرئيسية التي تحول دون مشاركتهن الكاملة في العمليات السياسية وعمليات بناء السلام، كانت إجاباتهن متنوعة بقدر تنوع النساء اللواتي التقيت بهن. ومع ذلك، ففي مناسبات عديدة، كانت الإجابات مقتضبة وواضحة بشكل مدهش: "الفقر".

فهل هذا أمر مفاجئ؟ إنه ليس كذلك. فالتمكين الاقتصادي محرك مهم لزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام. ولن نتمكن من تحقيق كامل إمكاناتنا في الإبداع والكفاءة والتواصل من أجل السلام إلا بتحقيق قدر من الاستقلال الاقتصادي.

وأود أن أبرز ثلاث نقاط. أولا، تشدد خطة العمل الوطنية السويسرية على التمكين الاقتصادي بوصفه عاملا مهما لمشاركة المرأة مشاركة فعالة في العمليات السياسية وعمليات السلام. وندعو جميع البلدان إلى وضع خطط عملها الوطنية وإدراج التركيز على التمكين الاقتصادي. ويجب أن يتم هذا التمكين مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحقوق الأساسية، لأنها عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة.

ثانيا، إن تعزيز الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة مسألة رئيسية للتعاون السويسري. فعلى سبيل المثال، نحن ندعم النساء اللاتي يدرن أعمالا تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم في العديد من مناطق العالم. ويؤدي تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في مجتمعاتها المحلية إلى توسيع نطاق مشاركتها الاجتماعية والسياسية.

ثالثا، نرحب بالأولوية التي يوليها صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام لتمويل المبادرات التي تعزز تمكين المرأة. لقد دعمت سويسرا صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام لسنوات عديدة. ونحن أيضا من الموقعين على اتفاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني. وهذا الاتفاق، الذي يمكن أن تنضم إليه أيضا المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، مثال جيد على تعددية الأطراف الحديثة والفعالة.

وإلى جانب خطط العمل الوطنية ودور التعاون الدولي وعمل الأمم المتحدة، ما هو دور مجلس الأمن، وما الذي يمكن أن يفعله فعلا؟ في الواقع، يمكنه أن يفعل الكثير. فلتحسين الشراكات، موضوع مناقشة اليوم، يجب على المجلس أن يعزز الشبكات، وهو الأمر الذي يمكنه القيام به خلال الزيارات الميدانية بالاجتماع مع النساء العاملات في مجال بناء السلام. ويمكنه أيضا دعوتهن إلى تقديم إحاطة إلى المجلس. كما يمكنه زيادة تعاونه مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني.

ويجب أن يكون التزامنا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الوقت نفسه التزاما بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب تكثيف أوجه التآزر بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام.

وستواصل سويسرا وتعزز التزامها بالتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبلدي، بوصفه مرشحا لعضوية مجلس الأمن، يسعى جاهدا إلى مواصل القيام بدور عنصر إيجابي في تحقيق السلام والتنمية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري للإمارات العربية المتحدة على عقد مناقشة اليوم المهمة بشأن المرأة والسلام والأمن، مع التركيز على الإدماج الاقتصادي للمرأة ومشاركتها. وأشكر السيدة سيما بحوث، والسيدة كريستالينا جورجييفا، وممثلة المجتمع المدني على إحاطاتهن.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن بالغ قلقنا إزاء تدهور الحالة الإنسانية في أوكرانيا وحولها، بما في ذلك الآثار الوخيمة على النساء والفتيات، نتيجة للعدوان الروسي. وبينما نأمل في استعادة الوضع الذي كان قائما قبل الحرب في أوكرانيا في أقرب وقت ممكن، يجب أن نضع في اعتبارنا أيضا أن النجاة من الأزمة ليست سوى الخطوة الأولى نحو تنفيذ الخطة الواسعة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ويجب أن تكون المرأة في صميم جميع جهودنا لبناء مجتمعات مسالمة وقادرة على الصمود، وقادرة على حل القضايا بالوسائل السلمية وخالية من أي إغراء لتغيير الوضع الراهن بالقوة. ومشاركة المرأة أمر أساسي لمنع نشوب النزاعات، الأمر الذي يتطلب تدابير طويلة الأجل وشاملة ومحددة السياق، بما في ذلك التمكين وبناء المؤسسات على النحو السليم في إطار شراكة فعالة بين أصحاب المصلحة.

ولكي أشرح بشكل أفضل ما أعنيه، أود أن أتشاطر مثالا ملموسا. فقد دعمت اليابان مؤخرا مشروعا تقوده هيئة الأمم المتحدة للمرأة في منطقة بحيرة تشاد يهدف إلى تمكين النساء المتضررات من النزاع العنيف الذي أثارته جماعة بوكو حرام. كما دخلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في شراكة مع رابطة ساساكاوا الأفريقية، وهي منظمة مجتمع مدني يابانية تدعم صغار المزارعين في أفريقيا منذ أكثر من ٣٠ عاما. وفي هذا المشروع، وبالتعاون مع السلطات المحلية في الكاميرون ونيجيريا، قدمت ساساكاوا التدريب للمزارعات في مجال الزراعة المراعية للمناخ وفي مجال مهارات التسويق المدرة للدخل لكفالة تمكينهن اقتصاديا. واعتمد نجاح هذا المشروع على الجمع بين خبرة ودعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية.

وتتطلب الشراكة الفعالة تكاملا فعالا، والخطوة الأولى نحو إقامة هذه العلاقات التكاملية هي تعزيز تبادل المعلومات وزيادة التفاعلات بين مختلف أصحاب المصلحة، أي منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، وبطبيعة الحال، الحكومات وكيانات الأمم المتحدة، لا سيما في بيئة متضررة من النزاع. والاتفاق المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، الذي وقعت عليه اليابان، يمكن أن يكون منصة مفيدة لتعزيز التعاون في إطار الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

ونحن بحاجة ماسة إلى تدابير ملموسة يتخذها مختلف الشركاء من القطاعين العام والخاص لدعم النهج المجتمعية المراعية للمنظور الجنساني بشكل مستدام. واليابان ملتزمة بأن تقوم بدورها في هذا المسعى.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أتكلم باسم الدول الـ ٥٦ الأعضاء في مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

في هذا اليوم العالمي للمرأة، نود أن نعرب عن تضامننا مع جميع النساء من بناة السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان والمدافعات عن المساواة بين الجنسين اللواتي يعملن بلا كلل لبناء السلام والدفاع عن الحقوق وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونحن نسمعهن. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى حماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات في كل مكان. كما ندعو جميع الدول الأعضاء والشركاء إلى كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة في عمليات صنع القرار المتعلق بالسلام والسياسة والأمن على جميع المستويات، تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة.

ونعرب عن تضامننا الكامل مع جميع نساء وفتيات أوكرانيا ونأسف للخسائر في الأرواح والمعاناة الإنسانية الناجمة عن الحالة الناشئة عن عدوان الاتحاد الروسي. ويقلقنا بشدة التأثير الواضح للعنف على النساء والفتيات في أوكرانيا، حيث نزح الكثير منهن أو اضطررن إلى التماس ملاذ في البلدان المجاورة – مليونين والرقم في تصاعد. والحالة الراهنة تعرض النساء والفتيات لخطر متزايد من العنف الجنسي والعنف الجنساني. علينا أن ندمج منظورا جنسانيا في إيصال المساعدة الإنسانية وأن نضمن أخذ احتياجاتهن بعين الاعتبار تماما وأن جميع حقوقهن تصان وتحترم.

ومن الواضح أن المرأة تواجه حواجز مستمرة أمام تمكينها اقتصاديا وأمنها، لا سيما في أوقات الأزمات. وهذه من قضايا حقوق

الإنسان الخطيرة التي تعوق مشاركة المرأة في عمليات السلام والحياة العامة. في البلدان المتضررة بالنزاع مثل أفغانستان وسوريا واليمن، هناك فجوات كبيرة بين الجنسين في التوظيف، حيث تقل احتمالية حصول النساء على عمل مدفوع الأجر مع محدودية الوصول إلى نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة. كما أن الشمول المالي والرقمي للمرأة يكون أقل بشكل ممنهج في تلك البيئات. وقد تفاقم ذلك بسبب التأثير غير المتناسب لجائحة مرض فيروس كورونا على النساء.

ونشجع الدول الأعضاء على زيادة دعمها للمبادرات القائمة على حقوق الإنسان التي تعزز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة وأمنها. ويشمل ذلك تقديم الدعم للمجتمع المدني والمنظمات التي تقودها النساء، وكذلك للدول الأعضاء لتحسين فرص حصول النساء والفتيات على التعليم الجيد والتدريب وبناء القدرات على نحو آمن ومنصف.

ونشجع مجلس الأمن، وهو يعالج حالات النزاع وما بعد النزاع، على الإقرار بأهمية الإدماج الاقتصادي للمرأة ليس من أجل النساء أنفسهن فحسب، بل أيضا لأجل أسرهن ومجتمعاتهن والأمن الاقتصادي والرفاه لبلدانهن. وذلك كعامل تمكين أساسي للمشاركة الهادفة والسلام المستدام والتعافي الاقتصادي في حالات ما بعد النزاع. ونشجع المجلس أيضا على تعزيز تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لتحسين تعزيز الإدماج الاقتصادي للمرأة في البيئات الهشة وحالات النزاع وما بعد النزاع.

ونسلم بالدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة. ونشجع على زيادة التعاون بين جميع الشركاء، ونحيط علما بعدد من مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك منتدى جيل المساواة واتفاقه المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني.

ويجب أن نذكر أنفسنا اليوم وكل يوم بمسؤوليتنا عن تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان والتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لضمان مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة وحمايتهن في جميع الأوقات من العنف الجنسي والعنف الجنساني.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتمنى للجميع يوما عالميا سعيدا للمرأة.

اليوم العالمي للمرأة ليس وقتا للاحتفال هذا العام. الحالة الراهنة في أوكرانيا تمثل أخطر تحد لسيادة القانون الدولي في القرن الحادي والعشرين. ولا بد أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد دعمنا الكامل لأوكرانيا وشعبها. المرأة الأوكرانية تبدي المرونة والشجاعة.

وتنطوي الإغاثة والتعافي من النزاع والعنف المتصل بالنزاع على إمكانات تحويلية لتعزيز الإدماج والمشاركة اقتصاديا على قدم المساواة بين الجنسين. وفي هذا السياق، فإن التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة في التعمير بعد انتهاء النزاع لا يمنع المزيد من الصراع والعنف فحسب، بل يمهد الطريق للاستقرار الاقتصادي والنمو والسلام الدائم أيضا.

ومع ذلك، فإن الدور المفيد للمرأة في مجال الإغاثة والتعافي اقتصاديا بعد انتهاء النزاع لا يقدر حق قدره بسبب استمرار القوالب النمطية الجنسانية، فضلا عن المعايير والممارسات التمييزية. وفي الوقت نفسه، تؤثر التهديدات الخطيرة، مثل الهشاشة والعنف الجنساني وتغير المناخ والأوبئة، تأثيرا غير متناسب على أمن النساء والفتيات في المناطق المتضررة بالنزاع، مما يؤثر على إدماجهن ومشاركتهن على قدم المساواة في عمليات صنع القرار.

وفي هذا الصدد، يكتسي التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأركانها الأربعة أهمية قصوى، لأنه يوفر نهجا شاملا ومراعيا للمنظور الجنساني لمنع نشوب النزاع والإغاثة والتعافي. وينبغي أن تشمل هذه العملية شراكات معززة مع القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني والنساء المحليات والمدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحفيون، وبالأخص الصحفيات. وبناء على ذلك، فإن تعميم

مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمل الأمم المتحدة بشأن منع نشوب النزاع يتطلب إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة للجنسين تهدف إلى المشاركة على قدم المساواة بين الجنسين في الحكم.

وتركز اليونان على تعزيز الإدماج الاقتصادي للمرأة ومشاركتها من أجل تعزيز تمكينها الشامل والتعجيل بتحقيق المساواة الجوهرية بين الجنسين. وينعكس ذلك بشكل جيد على خطط العمل الوطنية لبلدي بشأن المساواة بين الجنسين وبشأن المرأة والسلام والأمن. وعلاوة على ذلك، فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاتفاق المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني أداتان قيمتان في هذا الصدد.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن المساواة الموضوعية بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك التمكين الاقتصادي، هي بالتأكيد مسألة من مسائل حقوق الإنسان. وينبغي أن يشغلنا ذلك جميعا، لأنه ضرورة أمنية وإنمائية من أجل بناء مجتمعات مسالمة وشاملة وقادرة على الصمود.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد حمود (الأردن) (*تكلم بالإنكليزية*): نحتفل اليوم بجميع النساء والفتيات وإنجازاتهن وإسهاماتهن وروحهن الفولاذية بإرادة حازمة لجعل العالم مكانا أفضل. أتمنى للجميع يوما عالميا سعيدا للمرأة.

وأود أن أهنئ الإمارات العربية المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت لمناقشة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأشكر أيضا مقدمات الإحاطات على إسهاماتهن القيمة في المناقشة.

منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ٢١ عاما، ما فتئت المرأة تواجه تحديات تعوق مشاركتها الكاملة والنشطة والهادفة في الاقتصاد. وقد أظهرت الدراسات أن زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة يعود بفوائد مباشرة على المرأة ومجتمعها المحلي مما يحرك عجلة النمو الاقتصادي، في حين أن انخفاض مشاركة المرأة في أسواق العمل النظامية يعوق النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

وتفيد التقارير بأن النساء لا يشكّلن سوى ٢١ في المائة من القوى العاملة ويساهمن بنسبة ١٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتمثل إحدى التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لمرض فيروس كورونا في انخفاض توظيف النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ٤,١ في المائة مقارنة بـ ١,٨ في المائة للرجال.

وقد اعتمد الأردن، انطلاقا من التزامه بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتغيير الوضع الراهن، خطة عمل خمسية لتمكين المرأة اقتصاديا تهدف إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى ٢٤ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. وبالإضافة إلى ذلك، أسفر التزامنا بالتنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن إدخال سلسلة من التعديلات على القوانين واللوائح الأردنية، تركز على تعزيز وزيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرارات الاقتصادية وفي سوق العمل والقضاء على التمييز في الأجور وتشجيع ترتيبات العمل المرنة.

وتشكّل خطط العمل الوطنية أدوات حاسمة الأهمية في النهوض بالاستجابات الوطنية. ونؤكد من خلال خطة عملنا الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ واستراتيجيتنا الوطنية للمرأة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، التزامنا بتحقيق المشاركة الهادفة للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، تعزز هذه الخطط نشر ثقافة مجتمعية تُسلم بالاحتياجات الجنسانية وبأهمية المساواة بين الجنسين وتتصدى للوصم الاجتماعي وتهيئ بيئة مواتية تحديدا لتمكين المرأة اقتصاديا وتوفر فرص ممارسة الأعمال الحرة والحصول على التمويل، مع التركيز على الخدمات القائمة على التكنولوجيا وما يمكن مراعاته لاجتذاب مزيد من النساء الأردنيات في المناطق الريفية للانخراط في العمل في القطاع الزراعي. ونظرا لأن الأردن هو أحد البلدان التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين في العالم، تشمل خطة عمله الوطنية اللاجئات، اللائي يستفدن بشكل مباشر من هذه الخطة والاستراتيجيات ذات الصلة.

أخيرا، إن المسافات لتتقلص والاختلافات لتتلاشى عندما يتعلق الأمر بالتمكين الاقتصادي للمرأة. وقد حان الوقت لخوض الكفاح النبيل من أجل مبادئنا وقيمنا لنجعلها قانونا ونحقق التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة ووضع تمكين المرأة في صميم جهودنا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.